متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر
في ضوء خبرة فنلندا

إعداد

د/ أمل سعيد حباكه

مدرس بقسم التربية المقارنة والادارة التربوية

كلية التربية – جامعة حلوان

متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا

أمل سعيد حباكه

قسم التربية المقارنة والادارة التربوية، كلية التربية، جامعة حلوان.

البريد الالكتروني: amalhabaka@hotmil.com

المستخلص:

هدف البحث إلى تحديد متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا، واستخدم البحث لتحقيق أهدافه منهج علمي مناسب، تمثل في المنهج المقارن، وتضمنت نتائجه ما يلي: أن متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول، تضمنت: توفير التعليم بجودة وكفاءة عالية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر لجميع أبناء المجتمع، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للتلاميذ، وتوفير الوجبات المدرسية المجانية، والزي المدرسي لتلاميذ الأسر الفقيرة. أما عن متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في تحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي بمصر، فتضمنت: نشر الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين، والوقوف على المشكلات التي تقف عقبة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وإيجاد الحلول لها، وتوفير الوعي بين الفتيات وأسرهن بأهمية التعليم، وكيفية التغلب على المشكلات التي قد تواجههن في سبيل الحصول على هذا التعليم، وتوفير برامج دعم مادي مشروطة بتعليم الفتيات في الأسر بالمناطق النائية، والفقيرة.

الكلمات المفتاحية: سياسة القبول، المساواة بين الجنسين، تكافؤ الفرص التعليمية.

Requirements to Fulfil the Concept of Equal Educational Opportunity in Egypt's Basic Education Stage with Reference to Finland's Experience

Amal Said Habaka

Department of Comparative Education and Educational Administration

Faculty of Education, Helwan University.

Email: amalhabaka@hotmil.com

Summary:

The study's goal is to establish proposed conditions for achieving the principle of equal educational chances in basic education in Egypt based on Finland's experience. To achieve its objectives, the research used an appropriate scientific approach, represented in the comparative approach, and its results included the following: The requirements for achieving the principle of equal educational opportunities in admission policies included: providing education with high quality and efficiency in the basic education stage in Egypt for all members of society, and providing health and social care for students, Providing free school meals and school uniforms for students of poor families. As for the requirements for achieving the principle of equal educational opportunities in achieving gender equality in basic education in Egypt, they included: spreading awareness of the importance of gender equality, identifying problems that stand in the way of achieving gender equality, finding solutions to them, and providing awareness among females and their families of the importance of education and how to overcome the problems that they may face in order to obtain this education, and to provide financial support programs conditional on the education of females in families in remote and poor areas.

Keywords: Admission policy, Gender equality, Equal educational opportunities.

مقدمة:

يعد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من المبادئ الأساسية، ومن القضايا المحورية التي يجب أن تحققها السياسات التعليمية بالدول المختلفة؛ حيث تمثل السياسة التعليمية الأساس الذي يحدد حركة التعليم في المجتمع؛ فهي المسئولة عن الإعداد المتكامل للأجيال في المجتمعات، وفق المثل العليا التي تتبنّاها هذه المجتمعات، كما إنها تشكل الكفايات النوعية لجميع العاملين في هذا المجتمع من خلال تحديد المستويات العلمية، والمهارات والخبرات اللازمة التي يجب أن تتوفر في كل متعلم.

وقد دعت جميع الهيئات والمنظمات الدولية إلى وجوب تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في جميع الدول؛ تحقيقا لمبدأ التنمية الشاملة المستدامة؛ الذي يتحقق من خلال توفير التعليم لجميع أبناء المجتمع؛ فالاستثمار في البشر هو استثمار آجل يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد نصت المادة (26) من وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن التعليم حق لكلِّ شخص، ويجب أن يُوفَّر مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، وأن يكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا، وأن يكون للآباء حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم.

(United Nation,2015,58)

ويشكل الالتزام بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، جزءا من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030م، والتي تعهدت بألا يتخلف أحد عن الركب، كما تعهدت الخطة بقيام عالم قوامه العدل والانصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع. **(اليونسكو، 2020، 12)**

ومن هنا اتضح بأن التعليم حق إنساني للجميع بدون تمييز، أو تمايز، وأن جميع المنظمات الدولية المتضمنة اليونسكو، وحقوق الانسان، وهيئة الأمم المتحدة قد وضعت القوانين واللوائح التي تضمن توفير التعليم لجميع أبناء المجتمع في جميع الدول والبلدان دون تمييز، كما إنها وضعت العديد من المبادئ، والتي تضمنت: أن التعليم حق للجميع، والالتزام بمجانية التعليم، وزيادة الفرص التعليمية المتكافئة، التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ومن المبادئ التي تقوم عليها الخطابات الدولية المتعلقة بالتربية والتعليم: أن التعليم حق إنساني، وصالح عام، ويجب على السياسة التعليمية في جميع الدول أن تسلم بلا اعتراض بهذين المبدأين، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي، ومن المبادئ المتطلبة من التعليم في عالم متغير، هي: احترام الحياة، وكرامة الانسان، والتساوي في الحقوق والعدالة الاجتماعية، واحترام التنوع الثقافي، والتشارك في المسئولية، وهي جميعها مبادئ أساسية تشكل الرؤية والسياسة التعليمية المشتركة بين جميع الدول. **(اليونسكو، 2015، 14)**

كما أكدت دراسة حرز الله **(2022، 110)** إن تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في مجال التعليم، يعد من أهم المتطلبات التي شغلت العالم، وخاصة فيما يتعلق بقدرة الدولة على توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أبنائها، بغض النظر عن دخلهم أو جنسهم أو لونهم.

فمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يعني: توفير فرص تعليمية متكافئة لكل فرد بما تسمح به استعداداته، وقدراته، بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ بمعنى أن يستطيع كل

فرد أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته، وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديني، أو كونه فتى أو فتاة؛ مما يتطلب تنوعا في مراحل التعليم، وشعبه، وتخصصاته، مع تحقيق المجانية لهؤلاء الذين تسمح لهم قدراتهم بمواصلة التعليم والاستفادة منه. (الدهشان، 2019، 16)

وتعد قضية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية قديمة ومتجددة باستمرار؛ فهي ترتبط بالفلسفة الخاصة بكل دولة، أو بطبيعة النظام السياسي المتبع في هذه الدولة، كما إنها تعد السبيل لتقدم المجتمع وتنميته من خلال توفير التعليم المناسب لجميع أبناء المجتمع، سواء فيما يتعلق بسياسات القبول والالتحاق، أو بتحقيق المساواة بين الجنسين: الفتيان والفتيات.

كما أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في السياسات التعليمية في البلاد المختلفة تعد الطريق الأمثل لنجاح وإصلاح المجتمع، ووسيلة للحراك الاجتماعي في هذا المجتمع، ووسيلة لتحرير المجتمع من الأمية، ولا توجد سياسة تعليمية في بلد ما، إلا وقد تأثرت بمبادئ المنظمات والهيئات الدولية، وطبقتها بما يتناسب مع إمكاناتها، وظروفها المجتمعية، والثقافية، والمادية الخاصة بها.

وتعتبر فنلندا من الدول التي تبنت تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مرحلة التعليم الأساسي، حيث وضعت التشريعات التي تنص على ضرورة إتاحة التعليم لجميع فئات المجتمع دون تمييز بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع، ودون تمييز أيضا في النوع بين الفتيان والفتيات؛ فقد تضمنت سياستها التعليمية على: أن يحصل جميع المواطنين، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية- الاقتصادية، أو أماكن معيشتهم على فرص تعليمية متساوية، وعلى تعليم وتدريب ذي جودة عالية بداية من التعليم المبكر، وصولا إلى الجامعة، كما يجب أن يتمتع جميع التلاميذ في جميع المستويات بمجانية التعليم. (Nikamaa- Linder, 2018,83)

أما في مصر، فعلى الرغم من أن سياسة التعليم بها قد تبنت منذ عقود طويلة شعار العدالة الاجتماعية من خلال إقرار سياسة مجانية التعليم في المدارس؛ فمنذ عام 1952 أقر الدستور أن التعليم حق للجميع، وأن مجانية التعليم حق كفله الدستور المصري منذ عام 1952، وأقره أيضا دستور 2019م، (دستور مصر، 2019، مادة 19) إلا إن الطبقية الاجتماعية والاقتصادية تعتبر واحدة من أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم المصري، وهي طبقية متأصلة طوال عقود من الاحتلال، على الرغم من أن عصر الانفتاح الاقتصادي أتاح الفرصة لأي فرد في المجتمع مهما كان مستواه؛ أن يقترب من قمة الهرم الاجتماعي، شريطة التفوق الاقتصادي الذي يحصل عليه الفرد من خلال التفوق التعليمي؛ إلا إن الطبقية الاجتماعية والاقتصادية ظلت مشكلة يعاني منها التعليم والمجتمع المصري. (غنايم، 2018، 7)

واتضح مما سبق أهمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم؛ وإنها السبيل لبناء مجتمعات ديمقراطية تهدف إلى تلبية احتياجات البلاد من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، والتي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في جميع القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في البلاد.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن مصر طبقت مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبرغم الجهود التي بذلتها وتبذلها الحكومات المصرية المتعاقبة في هذا الصدد؛ إلا إنها لا زالت تواجه الكثير من المشكلات التي قد يرجع بعضها إلى سوء فهم بعض القائمين بالعملية التعليمية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ومستوياته، والقضايا المرتبطة به، وكيفية تطبيقه. **(الدهشان، 2019، 16)**

كما أشارت دراسة أحمد **(2022، 16)** إلى وجود فجوة بين ما حققته الدولة المصرية في أنظمتها التعليمية، وبين ما تحتاجه لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية، وقد أشارت اليونسكو إلى أن المدارس في مصر تمثل شكلا من أشكال عدم المساواة؛ حيث يعاني أطفال الأسر ذات الدخل المحدود من عواقب فقر الجودة في التعليم الرسمي للبلاد. **(اليونسكو، 2015، 77)**

وتواجه مرحلة التعليم الأساسي في مصر بعض المشكلات، التي تتمثل في: نقص الاستيعاب والإتاحة، ومشكلات الرسوب والتسرب والغياب، وخاصة عند الفتيات، وتدني جودة التعليم، وضعف التعامل مع المناطق الأكثر فقرا، وضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمية.**(وزارة التربية والتعليم، 2015، 33)** وانخفاض معدل القيد في التعليم الابتدائي؛ حيث توجد عادات وتقاليد تمنع الفتيات من الالتحاق بالتعليم، هذا بالإضافة إلى وجود أطفال لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي؛ نظرا لعدم قدرة النظام التعليمي في مصر من الوصول إلى جميع الأطفال في سن الست سنوات، أو عدم امتلاك النظام التعليمي لعوامل جذب للأطفال، أو عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم، أو قد تفضل بعض الأسر إبقاء الأطفال خارج التعليم للقيام ببعض الأعمال التي توفر دخلا يعين الأسرة، أو لعدم توافر الأمن؛ مما يجعل بعض الأسر ترفض إرسال أطفالها للتعليم، وخصوصا الفتيات. **(عتلم، 2019، 566)**

واتضح مما سبق، وجود ضعف في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية المتاحة بين جميع أبناء المجتمع المصري؛ حيث توجد بعض العادات والتقاليد والمخاوف الأمنية التي تمنع الأسر من تعليم الفتيات، أو إرسالهن للمدارس الابتدائية، كما توجد حالات أخرى تمنع الفتيان من الذهاب إلى المدرسة؛ من أجل القيام ببعض الأعمال التي توفر دخلا للأسرة؛ وهذا ما يفسر تسرب الكثير من الفتيان من مرحلة التعليم الأساسي، أو عدم التحاقهم بهذه المرحلة من الأساس، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمنع بعض الأسر من إلحاق أبنائهم بالدراسة والتعليم، وعدم وجود عوامل جذب من النظام التعليمي لأبناء المجتمع للالتحاق بالتعليم.

ومن هنا، أصبحت هناك ضرورة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم الأساسي في مصر؛ حتى تتمكن من الاستفادة بقدرات جميع أبنائها وبناتها دون تمييز أو تمايز، ولذا؛ يمكن صياغة التساؤل الرئيس للبحث في: ما متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الأسس النظرية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي؟
2. ما أبرز متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في خبرة فنلندا؟

3. ما الوضع الراهن لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر؟
4. ما أوجه التشابه والاختلاف بين فنلندا ومصر في متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي؟
5. ما أبرز المتطلبات المقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فما يلي:

1. تحليل الأسس النظرية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي.
2. تعرف أبرز متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في خبرة فنلندا.
3. تحليل الوضع الراهن لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر.
4. تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين فنلندا ومصر في متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي.
5. الوصول إلى أبرز المتطلبات المقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في:

أهمية مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؛ حيث إنه يلقي الضوء على متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي، ويوضح أثر تحقيق هذا المبدأ في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالبلاد.

مصطلحات البحث:

تتمثل مصطلحات البحث فيما يلي:

1. مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: The Principle of Equal Educational Opportunity

عرف اليونسكو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بأنه: تعزيز الاعتراف بالحق في التعليم والتعلم، وتهيئة الظروف المناسبة لممارسة هذا الحق في التعليم والتعلم؛ لتلبية الاحتياجات المتطورة، والأهداف الإنمائية للدول. **(Unesco, 2022,8)**

كما عرف **Zalta et al (2017,2)** مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بأنه: تلك الفرص التي تتيح للأفراد اكتساب المعرفة والمهارات، وتنمية القدرات دون تمييز.

كما عرفه Stosich (2012, 15) بأنه: تلك الفرص التي تسمح للأفراد بالاستفادة الكاملة من التعليم والتدريب بغض النظر عن خلفيتهم الشخصية أو الاجتماعية والاقتصادية؛ فالجنس أو الأصل العرقي أو الخلفية الأسرية لا تمثل عقبات أمام النجاح التعليمي.

التعريف الاجرائي لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

يعرف البحث الحالي في ضوء التعريفات السابقة، مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تعريفا إجرائيا بأنه: السماح لجميع أبناء المجتمع دون تمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالاستفادة الكاملة من فرص التعليم المتوفرة بمرحلة التعليم الأساسي الحكومي؛ وفقا لقدراتهم واهتماماتهم، واحتياجاتهم، دون أي عقبات تحول دون ذلك؛ تحقيقا للتنمية المستدامة الشاملة للبلاد.

2. مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول:
The Principle of Equal Educational Opportunities in Admission Policies

عرف Zalta et al (2017,2) مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول بأنه: المساواة أمام القانون؛ أي إزالة العقبات الرسمية للدخول إلى المؤسسات التعليمية.

كما عرفه مكناسي(2018، 87) بأنه: إتاحة أفضل الفرص لجميع التلاميذ، والنهوض بالإمكانات التي تحول دون انتفاع التلاميذ بالتعليم، أو الاستفادة منه على نحو متساو.

وعرف البحث الحالي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول تعريفا إجرائيا بأنه: إزالة العقبات الرسمية وغير الرسمية للدخول إلى مدارس مرحلة التعليم الأساسي الحكومية.

3. مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين:
The Principle of Equal Educational Opportunities to achieve Gender Equality

عرف Schleicher (2014, 16) مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين بأنه: المساواة في التعليم التي يمكن أن تعتمد على بعدين، هما: الإنصاف والشمول؛ أي ضمان وصول جميع التلاميذ إلى الحد الأدنى من المهارات الأساسية على الأقل.

كما عرفه Devkota and Bagale (2015, July, 91) بأنه: المبدأ الذي يحقق تنمية المجتمع من خلال تحقيق المساواة في التعليم.

كما عرفه اليونسكو (2019 أ، 4) بأنه: تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث الالتحاق بالمدرسة، والمشاركة في عمليات التعليم والتعلم، والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يتيحها التعليم.

وعرف البحث الحالي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين تعريفا إجرائيا بأنه: إتاحة فرص تعليمية متساوية تناسب كل من الفتيان والفتيات في مرحلة التعليم الأساسي.

4. **مرحلة التعليم الأساسي: Basic Education**

تبنى البحث الحالي مصطلح مرحلة التعليم الأساسي الذي أطلقه قانون التعليم المصري رقم 139 لعام 1981م، المعدل بالقانون 16 لعام 2019؛ حيث نصت المادة (16) على أن مرحلة

التعليم الأساسي هي: تلك المرحلة التي تنمي قدرات واستعدادات التلاميذ، وتشبع ميولهم، وتزودهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات، والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة، (قانون التعليم، 2019، المادة 16) ومدتها تسعة أعوام (ستة أعوام في التعليم الابتدائي، وثلاثة أعوام في التعليم الإعدادي). (وزارة التربية والتعليم، 2015، 70)

حدود البحث:

تحدد البحث فيما يلي:

الحد الموضوعي: تناول البحث دراسة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في كل من مصر وفنلندا من حيث: مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وذلك للأسباب التالية: حيث إن كفاءة النظم التعليمية، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي وفاعليتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في المجتمعات المختلفة، تعتمد على تحقيق مبدأي: الإتاحة والمساواة.

وتناول البحث أيضا خبرة فنلندا للأسباب التالية؛ فهي تحتل المركز الثاني عالميا في مجانية التعليم، كما إنها توفر التعليم لجميع فئات الشعب في المدارس الحكومية بمرحلة التعليم الأساسي دون تمييز، هذا بالإضافة إلى أن نظامها التعليمي مبني على أسس مترسخة، تضمنت: تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق العدالة، والمساواة، التي جعلت من الطلاب الفنلنديين سواء كانوا في مناطق ريفية أو حضرية، فقيرة أو غنية يتلقون تعليما ذي جودة متساوية.

كما تناول البحث أيضا مرحلة التعليم الأساسي، للأسباب التالية؛ حيث إن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول يتضح في بداية هذه المرحلة؛ فيقاس تقدم النظم التعليمية في البلدان المختلفة بمدى قدرة النظام التعليمي على استيعاب، وتوفير مقاعد دراسية لكل الأطفال في سن الإلزام، كما إن تحقيق المساواة بين الجنسين تتضح جليا في هذه المرحلة الدراسية؛ حيث إن زرع الثقة والمساواة في نفوس الفتيات في الحصول على فرص تعليمية متساوية مع الفتيان تبدأ ببداية هذه المرحلة العمرية.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع البحث، وتم تناولها من الأحدث الى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

1. دراسة **Sepriani et al (2021)** بعنوان **The Education System in Finland: How About In Indonesia?** التي هدفت إلى تنمية التعليم في إندونيسيا بالاستفادة من نظام التعليم في فنلندا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى: أن الحكومة الفنلندية تتبع سياسات تعليمية تهتم بجودة المعلمين، ومجانية التعليم في جميع مراحله.
2. **دراسة الأمير (2020) بعنوان دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم المبكر بمحافظة الدقهلية**، التي هدفت إلى وضع مقترحات وتوصيات تسهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مراكز التعليم المبكر، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت في نتائجها إلى:

ضرورة توفير الإعانات المادية لأطفال الأسر ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض لكي يتمكنوا من مواصلة تعليمهم، وضرورة تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم المبكر، حتى لا يشكل عبئا ماديا على الأسر الفقيرة، وضرورة توفير خدمات تعليمية بالمناطق النائية والفقيرة مع ضرورة مراعاة جودة المبنى وصلاحيته للدراسة، وتشجيع القادرين للمساهمة في توفير المستلزمات التكنولوجية والوسائل التعليمية.

3. **دراسة مرسي (2020) بعنوان قراءة تحليلية لخبرة فنلندا وأوجه الاستفادة منها في تطوير التعليم المصري**، التي هدفت إلى الاستفادة من الخبرة الفنلندية في تطوير نظام التعليم المصري، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت في نتائجها إلى: أن الخبرة الفنلندية تمثل في مجال التعليم نموذج التوافق والتكامل بين مجموعة عميقة من القيم الثقافية والاجتماعية، كما أنه تعد نهجا مميزا للإصلاح التعليمي، كما أن النظام التعليمي الفنلندي يتسم بالمرونة؛ مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع الفنلندي.
4. **دراسة الأحمدي (2018) بعنوان نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية مقارنة**، التي هدفت إلى وصف وتحليل النظام التعليمي في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة، والتعرف على الجذور التاريخية لهذين النظامين، وكذلك العوامل المؤثرة على النظام التعليمي في كلتا الدولتين، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت نتائجها إلى: أن النظام التعليمي في كلتا الدولتين يتصف بالطابع المركزي، إلا أن النظام التعليمي الفنلندي يتسم بمرونة أكثر، كما أنه يتم تمويل النظام في الدولتين من قبل الحكومة المركزية؛ مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي القائم على المعرفة في فنلندا.
5. **دراسة غنايم (2018) بعنوان السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة** التي هدفت إلى توضيح العلاقة بين السياسة التعليمية والمواطنة والانتماء لدى طلاب الجامعة بمصر، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع أبناء المجتمع على مستوى السياسة التعليمية؛ مما يؤدي إلى ترسيخ قيم المواطنة والانتماء الوطني لأبناء المجتمع.
6. **دراسة إبراهيم (2017) بعنوان دراسة تقويمية للفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة تحليلية**، التي هدفت إلى التعرف على مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي، وأهم مستوياته ومحدداته، والتعرف على واقع الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت في نتائجها إلى: سن القوانين التي تجبر جميع القطاعات العام والخاص على توظيف الإناث مثل الرجال على قدم المساواة، وأن يكون المعيار الوحيد هو الكفاءة وجودة الأداء، وليس الجنس.
7. **دراسة علي (2017) بعنوان مدى تكافؤ الفرص في توزيع ثمار التنمية في مصر**، التي هدفت إلى دراسة أثر التنمية على تكافؤ الفرص في مصر كمؤشرات منفصلة، وكمؤشر مجمع، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت في نتائجها إلى: وجود تكافؤ في الفرص التوزيعية لثمار التنمية في المجتمع المصري، هذا بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة بين التنمية وتكافؤ الفرص؛ وهذا ما تؤيده أيضا النظريات الاقتصادية.
8. **دراسة مرسي (2017) بعنوان دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي في الفترة من 2011-2016 م: دراسة تحليلية**، التي هدفت إلى تعرف مدى تحقيق القرارات الوزارية لوزارة التربية والتعليم في مصر لمبدأ تكافؤ الفرص لتلاميذ التعليم قبل الجامعي في الفترة من 2011- 2016م، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي،

وتوصلت في نتائجها إلى: ضرورة اهتمام المدارس بتحقيق تكافؤ الفرص بين التلاميذ داخل الفصول وخارجها خلال الأنشطة التي تقدمها المدرسة أو تشارك فيها خارج المدرسة مع المدارس الأخرى، وضرورة تفعيل القرارات الوزارية فيما يتعلق بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التلاميذ، وضرورة أن تنبثق السياسة التعليمية في مصر من واقع الظروف الاقتصادية، والثقافية، وفلسفة المجتمع المصري.

9. دراسة Bastos (2017) بعنوان **The Surprising Success of the Finnish Educational System in a Global Scenario of Commodified Education** التي هدفت إلى الكشف عن تأثير القرارات القومية على التعليم الفنلندي، بالإضافة إلى التعرف على أسباب النجاح التي حققها التعليم الفنلندي وسط السياق العالمي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت نتائجها إلى أن التعليم الفنلندي حقق مكانة متقدمة بين النظم التعليمية العالمية، وأنه يمكن الاستفادة من الخبرة الفنلندية في تطوير التعليم في سائر الدول؛ حيث إن هذا النجاح نتيجة المجهودات والمشاركات الفعالة التي قام بها المجتمع الفنلندي.

10. دراسة Caner et al (2016) بعنوان **Gender Roles and the Education Gender Gap in Turkey** التي هدفت إلى دراسة الفجوة بين الجنسين في الإنجاز التعليمي في تركيا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت في نتائجها إلى: إدراك أن التحيز الثقافي ضد تعليم الفتيات هو عامل أساسي وراء التحصيل العلمي المنخفض في المجتمعات الاجتماعية المحافظة، هذا بالإضافة إلى إدراك أن الإصلاح التعليمي قد ساعد في تقليل معدلات التسرب في المدارس في جميع أنحاء البلاد، وأن تركيا تعد واحدة من البلدان النامية التي لا تزال فيها الفجوة بين الجنسين على حساب الفتيات موجودة في الواقع التعليمي.

11. دراسة Legewie and Diprete (2016) بعنوان **School Context and the Gender Gap in Educational Achievement** التي هدفت إلى إدراك الفروق بين الطلاب والطالبات في التحصيل الدراسي، خاصة في مجال التعليم الصناعي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت في نتائجها إلى وجود فروق في أداء الطلاب والطالبات في التحصيل الدراسي في التعليم الصناعي، وذلك لصالح الطالبات؛ حيث إنهن تفوقن على الطلاب في التحصيل الدراسي في التعليم الصناعي.

12. دراسة Devkota and Bagale (2015) بعنوان **Equity response in formal education: A case of secondary school** التي هدفت إلى الوصول إلى الممارسات التي تحقق المساواة بين الجنسين في المدرسة الثانوية في نيبال، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت في نتائجها إلى ضرورة تغيير التشريعات التي تنص على ضرورة المساواة بين الجنسين في التعليم في نيبال؛ حيث يتم التمييز بها لصالح الفتيان، أو التقارب العرقي واللغوي.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

تضمن التعقيب على الدراسات السابقة: أوجه التشابه والاختلاف والاستفادة بينها وبين البحث الحالي، وذلك على النحو التالي:

أوجه التشابه: تشابه البحث الحالي مع دراسات Sepriani et al, Bastos ومرسي والأحمدي في عرض وتحليل خبرة فنلندا، ومع دراسات الأمير وغنايم وإبراهيم ومرسي و Caner et al في عرض وتحليل مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ومع دراسات Legewide and Diprete و Devkota and Bagale في

عرض وتحليل مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، ومع دراسة الأحمدي في اتباع المنهج المقارن.

أما عن أوجه الاختلاف: اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الهدف والمنهج؛ حيث هدف البحث الحالي إلى الوصول إلى متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر على ضوء الاستفادة من خبرة فنلندا من خلال اتباع المنهج المقارن أما جميع الدراسات السابقة ما عدا دراسة الأحمدي فقد اتبعوا المنهج الوصفي، كما اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تناول مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؛ فمن الدراسات السابقة من تناول تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الأنشطة كما في دراسة مرسي، ومنها من تناوله في التعليم الجامعي كما في دراسة إبراهيم، ومنها من تناوله من حيث تأثيرها في الانتماء والمواطنة كما في دراسة غنايم، أما البحث الحالي فتناول متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من حيث: سياسات القبول، وتحقيق المساواة بين الجنسين، كما اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في دول الدراسة؛ فمنها من تناول إندونيسيا كما في دراسة **Sepriani et al**، ومنها من تناول الإمارات كما في دراسة الأحمدي، ومنها من تناول تركيا كما في دراسة**Legewide and Diprete** ، ومنها من تناول نيبال كما في دراسة **Devkota and Bagale**، أما البحث الحالي فتناول خبرة فنلندا.

وعن أوجه الاستفادة: فقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في عرض وتأصيل الإطار النظري، وفي صياغة وتحديد مشكلة البحث وأهميتها، وفي عرض مصطلحات البحث، وفي عرض وتحليل خبرة فنلندا، وفي تفسير نتائج البحث ومناقشتها.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج المقارن، والذي تتمثل أبعاده فيما يلي: **(أحمد وزيدان، 2003، 93-97).**

البعد التاريخي: الذي يختص بدراسة نشأة الظاهرة التعليمية موضوع الدراسة؛ وعلاقتها بالظواهر التعليمية الأخرى ذات العلاقة؛ وكذلك علاقتها بمجتمعها في الدول المختارة للبحث، البعد الوصفي الذي يتم على مستويين:(دراسة الظاهرة التعليمية في وضعها المعياري-ودراسة الظاهرة التعليمية في الدول المختارة للبحث)، **البعد التحليلي الثقافي:** ويختص بإظهار القوى والعوامل الثقافية المسئولة عن الوضع الراهن للظاهرة التعليمية في كل دولة من دول البحث، **البعد المقارن التفسيري:** والذي يهتم بتحليل أوجه التشابه وأوجه الاختلاف للظاهرة التعليمية في دول البحث، وتفسيرها في ضوء مفاهيم بعض العلوم الاجتماعية ذات العلاقة بالظاهرة التعليمية؛ **البعد التنبؤي:** والذي يختص بوضع بدائل متعددة للظاهرة التعليمية على مستوى الدولة التي تقع بها المشكلة، وفحص هذه البدائل في ضوء التطلعات المستقبلية والسياق المجتمعي الحالي والمستقبلي للدولة المحورية التي تعاني من مشكلات بشأن هذه الظاهرة التعليمية، ومن ثم اختيار البديل الأمثل، وبيان إجراءات تطبيقه.

وبذلك تتمثل إجراءات البحث في: تعرف الأسس النظرية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ثم عرض متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول، ولتحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي في كل من فنلندا ومصر، ثم التحليل المقارن بين هاتين الدولتين، ومن ثم التوصل إلى أبرز المتطلبات المقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا.

خطوات البحث:

تمثلت خطوات البحث فيما يلي:

الخطوة الأولى: تحليل الأسس النظرية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي.

الخطوة الثانية: تعرف متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من حيث (سياسات القبول، وتحقيق المساواة بين الجنسين) في فنلندا.

الخطوة الثالثة: تحليل الوضع الراهن لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من حيث (سياسات القبول، وتحقيق المساواة بين الجنسين) في مصر.

الخطوة الرابعة: الوصول إلى متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا.

وقد تناول البحث الخطوات السابقة بالتفصيل من خلال الأقسام التالية:

القسم الأول: تحليل الأسس النظرية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي:

أجاب هذا القسم عن السؤال الأول للبحث (ما الأسس النظرية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي؟) وتضمن ما يلي: مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأهمية مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والأركان الأساسية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأبرز المتطلبات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي، وذلك على النحو التالي:

أولا: مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي:

حدد اليونسكو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في أن: لكل شخص الحق في التعليم، والحق في تنمية شخصيته، وقدراته، ومواهبه على أكمل وجه؛ مما يؤدي إلى ضمان اكتساب الجميع للمعارف الملائمة، وتنمية الكفاءات؛ من أجل خدمة الإنسانية، وهذا المبدأ يسعى نحو تعليم لا يستبعد ولا يهمش. **(اليونسكو، 2015، 37)**

كما حددت دراسة الدهشان **(2019، 16)** مبدأ تكافؤ الفرص في أن يكون التعليم وسيلة للتخلص من العوائق الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية، التي تؤهل القادرين ذهنيا من بين فئات الدخل المحدود في المجتمع من الاستفادة من قدراتهم بالتعلم؛ مما يؤهلهم للترقي الاجتماعي؛ فعدم اطمئنان الفرد على هذا الجانب يقلل بدرجة كبيرة من إقباله على التعليم.

ولذا؛ فقد عرفت أنظمة التعليم المتكافئة، بأنها أنظمة عادلة وشاملة، وتدعم طلابها للحصول على إمكانات التعلم دون وضع حواجز بشكل رسمي أو غير رسمي؛**(Schleicher, 2014, 16)** فالتعليم هو الوسيلة المنوط بها إرساء القواعد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان التعليم الجيد للجميع، **(اليونسكو، 2021، 1)** ولا تتحقق التنمية المستدامة إلا بضمان حصول جميع أفراد المجتمع على فرص تعليمية متساوية.

كما أشارت دراسة **Devkota and Bagale (2015, 91)** إلى أن مبدأ التكافؤ في الفرص التعليمية لا يعني التماثل على الاطلاق، وإنما يعني أن يبدأ جميع التلاميذ فرصهم التعليمية في

خط واحد، وأن يتم تقدمهم ونموهم بعد ذلك وفقا لجهودهم في التحصيل الدراسي، أو أن يتاح لأصحاب القدرة المتشابهة -بصرف النظر عن انتمائهم الطبقي، أو وسطهم الاجتماعي، أو بيئتهم الجغرافية- أن يتمتعوا بنفس الفرص من التعليم.

مما سبق اتضح أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يعني أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة متكافئة مع غيره في الالتحاق بالتعليم، والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته، واستعداداته، وميوله، وجهده الذاتي، أو أن يحصل على نصيب متكافئ من الخدمات التي تقدمها حكومته، وألا يعوقه أي عامل خارجي من الحصول على هذه الفرصة، سواء تعلق العامل بظروف التعليم الداخلية، أم تعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأسرية له في المجتمع؛ فالتعليم أعظم وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وهو أساس التنمية المستدامة للمجتمع، والبلاد.

فالاستدامة تعني العمل المسئول من جانب الأفراد والمجتمعات، على تهيئة مستقبل أفضل للجميع محليا وعالميا، مستقبل تكون فيه العدالة الاجتماعية نبراس التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، **(اليونسكو، 2015، 20)** وبما يحقق التوازن بين حاجة النظام التعليمي في مرحلة التعليم الأساسي إلى المنافسة، ومثالية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية داخل هذه المرحلة؛ مما يؤدي إلى نتائج إيجابية تضمن رفاهية أكبر لجميع أبناء المجتمع، كما يؤدي إلى النمو الاقتصادي المنشود.

ثانيا: أهمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي:

ترجع أهمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي فيما يلي:

1. القيمة الجوهرية لاكتساب وتشاطر المعرفة؛ نظرا لتأثيرها على رفاهية الفرد، ونجاحه في سوق العمل،**(Zalta et al, 2017)** إذ إن المعرفة بحد ذاتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياق الثقافي والاجتماعي والبيئي الذي صنعت فيه، واستنسخت منه؛ فالمعرفة بمعناها الواسع تعني: معلومات ومفاهيم ومهارات وقيم ومواقف اكتُسبت بالتعلم، (اليونسكو، 2015، 17) وبذلك؛ لا يُنظر إلى المعرفة على أن لها دورا حيويا في التنمية الاقتصادية للبلدان فقط، ولكن لها دورا أيضا في التماسك الاجتماعي ونوعية الحياة.
2. منح جميع أفراد المجتمع الفرصة لتنمية قدراتهم، والمشاركة الكاملة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى أن القصور في تحقيق هذا المبدأ قد يحرم المجتمع من الكثير من المواهب والقدرات، فقط لأنهم حرموا من الحصول على التعليم اللازم لهم؛ فالحصول على فرص تعليمية متكافئة تمنح أبناء المجتمع فرصا جيدة للعمل والنجاح والصحة وطول العمر. **(Devkota& Bagale ,2015, 91)**
3. حصول الفرد على وظيفة جيدة والارتقاء في سلم الدخل؛ فبقدر ما اكتسب الفرد من مهارات وقدرات، بقدر ما حصل على وظيفة جيدة ودخل جيد بعد مرحلة التعليم الأساسي، ومن ثم فإن عدم المساواة في التعليم؛ تؤدي إلى عدم المساواة في الحصول على الدخل المناسب، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من المجتمعات التي لا تحقق المساواة، تشير إلى أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورا قويًا في تعليم التلميذ، وتنمية مهارات.**(OECD,2012,2)**

واتضح مما سبق، أهمية مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في إتاحة التعليم لجميع أبناء المجتمع دون تمييز حتى يتمكن المجتمع من الاستفادة من جميع قدرات ومواهب أبنائه التي تمكنه من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والرفاهية لأبناء المجتمع.

ثالثا: الأركان الأساسية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي:

وتضمنت الأركان الأساسية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في جميع مراحل التعليم عامة، ومرحلة التعليم الأساسي خاصة فيما يلي: **(الدهشان، 2019، 16)**

1. العدالة في فرص القبول والالتحاق: وتمثل هذا المستوى في مظهرين، أولهما: مجانية التعليم؛ بحيث لا تقف العوامل الاجتماعية والاقتصادية حائلا بين المواطن، وبين حقه في الحصول على التعليم؛ فهو حق من حقوق المواطنة، ثانيهما: وجود مساواة في الالتحاق بالمدرسة وفق معايير تفاضل بين المقبولين، إذا لم تتسع الأماكن لهم، مثل: الدرجات، أو السن.
2. العدالة في توفير خدمات وبيئة تعليمة داخلية: وتعني ضرورة حصول كل فرد على فرصة متكافئة مع غيره في الاستفادة من المدخلات التعليمية التي تقدمها الدولة، وأن توزع هذه المدخلات بالتساوي بين جميع المدارس بمرحلة التعليم الأساسي؛ إذ لا جدوى من العدل بين التلاميذ في القبول، ثم يتم التمييز بينهم بالتفاوت في مدخلات العملية التعليمية، أو الظروف الداخلية للمدارس، مثل: كثافة الفصل، ومستوى التجهيزات المدرسية، ومستوى إعداد المعلم؛ مما يؤثر على الإنجاز الدراسي.
3. 3.العدالة في تحقيق التكافؤ الاجتماعي بين التلاميذ؛ من خلال مراعاة الظروف الاقتصادية، والاجتماعية والأسرية للتلميذ؛ عن طريق تقديم خدمات تعليمية وصحية ونفسية واجتماعية للتلاميذ، وإلا زادت نسبة الفاقد في التعليم بسبب ظروف التلاميذ ذوي الدخول المنخفضة.
4. 4.العدالة في الالتحاق بفرص العمل بعد التخرج؛ من خلال إكساب جميع التلاميذ مهارات وتعليم متساو؛ مما يؤهلهم الحصول على فرص متكافئة بناء على شهاداتهم الدراسية عند إكمال مرحلة التعليم الأساسي، فالتفريق في هذا الجانب يذهب بالكثير من الآمال والطموحات التي تعد دافعا أساسيا في إقبال التلاميذ على التعليم كوسيلة للحراك الاجتماعي.

واتضح مما سبق، أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في أركانه الأربعة السابقة، يتيح الفرصة للقبول في المدارس لجميع التلاميذ دون تمييز، وتعزيز مجانية التعليم، حتى يصبح لدى التلاميذ الدافعية للتعليم والالتحاق بالمدرسة؛ مما يمكنهم من الحصول على فرص متساوية في التوظف، بناء على شهاداتهم، وقدراتهم؛ الأمر الذي يسهم في الحراك الاجتماعي لأبناء المجتمع، بالإضافة إلى الحصول على فرص متساوية من الدخول وفقا لقدراتهم، ومؤهلاتهم، وطموحاتهم؛ مما يسهم في التكافؤ الاجتماعي، ومن ثم تنمية المجتمع، وتقدمه.

رابعا: أبرز المتطلبات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي:

تضمنت أهم المتطلبات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في سياسات القبول، وتحقيق المساواة بين الجنسين في الفرص التعليمية، فيما يلي:

1. متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول بمرحلة التعليم الأساسي:

هناك العديد من المتطلبات التي أسهمت في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول بمرحلة التعليم الأساسي، وذلك كما يلي:

أ. وجود إرادة سياسية تدعم وتتيح التعليم للجميع، وتدعم المبادرات التي تهتم بالطفولة المبكرة وصحة التلاميذ، وتتيح قبول عام لجميع التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسي الحكومي دون تمييز، وبصرف النظر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للتلاميذ. **(Chatzi, 2016, 27)**

ب. توفير مجانية التعليم؛ حيث نهضت الكثير من الدول تعليميا دون الغاء المجانية؛ فالمجانية لا تعيق التقدم، ولم تقف المجانية عائقًا أمام تقدم الدول تعليميًا، إذ أن العديد من الدول التي تتصدر مؤشر التنافسية العالمية لعام 2022م، تُطبق مجانية التعليم بكل المراحل التعليمية، ابتداء من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وصولا إلى التعليم الجامعي والعالي، كما يتم توفير الكتب الدراسية، والزي المدرسي، والوجبات اليومية، ووسائل النقل للتلاميذ المقيمين بعيدًا عن المدرسة بالمجان. **(الدهشان، 2019، 11)**

ج. توفير تعليم أساسي ذي جودة عالية؛ فلا يوجد تمايز في المؤسسات التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي، بالإضافة إلى الحرص على جودة المعلمين؛ حتى يتمكنون من توفير التعليم لجميع التلاميذ بنفس الكفاءة والفاعلية. **(Zalta et al, 2017)**

د. وضع استراتيجيات واضحة للوصول إلى التلاميذ في الريف، وفي كل مكان داخل المجتمع، وجعل التعليم جاذبا لجميع أبناء المجتمع؛ حتى يرغبون في الالتحاق بمدارس التعليم الأساسي.**(Chatzi, 2016, 27)**

هـ. إطلاق مبادرة "معلمون متنقلون" - في بعض البلدان التي تدعم مبدأ التعليم حق للجميع، وهم ينتشرون لمساعدة التلاميذ غير القادرين على الحضور إلى المدرسة، ويقدمون لهم التعليم بنفس الجودة والكفاءة.**(Zalta et al, 2017)**

واتضح مما سبق، تعدد المتطلبات التي تسهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في سياسات القبول؛ بحيث تتضمن: توفير مجانية التعليم، وإتاحة المقاعد الدراسية لجميع التلاميذ دون تمييز، وتوفير الوجبات، ووسائل نقل لمن لا تسمح لهم ظروفهم المادية من الالتحاق بالمدرسة لبعد المسافة؛ حتى يتمكن جميع التلاميذ من الوصول إلى المدرسة، والحصول على التعليم المناسب، بالإضافة إلى ضمان انتشار المدارس الحكومية في جميع أنحاء الدولة؛ مما يضمن لجميع أبناء الشعب الحصول على فرص تعليمية متساوية من المدارس القريبة منهم؛ فأفضل مدرسة هي مدرسة الحي؛ حيث قرب المسافة، والتعليم الجيد المتكافئ والمتساوي في جميع أنحاء الدولة.

2. متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي:

تضمنت متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي، من خلال ما يلي:

أ. ضمان التحاق جميع الفتيان والفتيات بالمدرسة، وإتاحة فرص التعليم لهم بنفس المساواة؛ فالاتساع السريع لفجوة اللامساواة؛ تسهم في تفاقم الاستبعاد الاجتماعي، وتقويض التماسك الاجتماعي، كما إنها مصدرا للتوتر الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، (اليونسكو، 2015، 23) لذا؛ فقد وضعت اليونسكو مسألة تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم في صدارة أولوياتها، وتنطوي هذه المسألة على جانبين أساسيين لتعليم الفتيات، أولهما: بوصف التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وثانيهما: باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة:(اليونسكو، 2019 ب، 1) فعندما تعتبر الدولة أن التعليم حقا من حقوق الانسان؛ فإنها تمكنه بذلك من ممارسة حقوقه الأخرى، كما يتوجب على الدولة أن تكون هي الضامن في حصول الفتيات على حقهن في التعليم، واكتساب المهارات اللازمة للإسهام في تنمية مجتمعهن.

ب. تمكين جميع الفتيات من العودة إلى المدرسة؛ فيجب أن يكون هناك التزام سياسي قوي يشدد الالتزام بحماية حق الفتيات في العودة إلى المدرسة بعد الولادة من خلال وضع القوانين والسياسات التي تلزم بذلك. (اليونسكو، 2019 ب، 1)

ج. تدريب المعلمين على تحقيق المساواة بين الجنسين، وجعل هذا التدريب جزءا لا يتجزأ من المنهاج الدراسي لتدريب المعلمين؛ بحيث يسهم هذا التدريب في مساعدة المعلمين للفتيات على التغلب على الشعور بالتمييز، والسلوك الانطوائي، وتوفير بيئات تعليمية مناسبة للفتيات؛(UNESCO, 2018, 38) فالمعلمين لهم دور حيوي لتنمية التفكير النقدي والحكم المستقل، بدلا من الموافقة دون تفكير. (اليونسكو، 2015، 17)

د. توفير مرافق المياه الآمنة للفتيات؛ لضمان وجود بيئة تعليمية تصون الكرامة، وتحد من تغيبهن عن المدرسة، وتسهل استبقاء الفتيات فيها عند بلوغهن سن المراهقة، هذا بالإضافة إلى ضمان الوصول الآمن لهن إلى المدارس. (اليونسكو، 2019 ب، 8)

هـ. وضع استراتيجية وطنية لتعليم الفتيات، والتحاقهن ببرامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، من خلال تبني برنامج "فتيات التكنولوجيا Techno Girl)" (الذي تنفذه منظمة اليونيسف في جنوب أفريقيا، بالشراكة مع وزارة التربية؛ لتعالج مسألة عدم المساواة بين الجنسين في برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات منذ عام 2005، ويشارك في البرنامج الفتيات اللاتي ينتمين إلى مدارس فقيرة في المناطق الحضرية والريفية، ولديهن نتائج دراسية جيدة، فيجري إلحاقهن ببرامج توجيه وتنمية للمهارات لمساعدتهن في اكتساب الثقة بالنفس، وربط ما تعلمن من دروس في المدرسة بالمهارات التي يحتجن إليها للنجاح في سوق العمل، وهن يتلقين المساعدة لاتخاذ خيارات مستنيرة في مجال العمل، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة. (اليونسكو، 2019 ب، 8)

و. تمكين الفتيان والفتيات من محاربة الأفكار النمطية الجنسانية؛ من خلال توفير برامج إرشادية مخصصة للفتيات، وتترك آثارا إيجابيا عليهن؛ فهي تزيد من احتمال بقائهن في

المدرسة، والتقدم في تحصيلهن الدراسي، وتأخير الزواج المبكر، وتمكين الفتيات من اكتساب المهارات الحياتية بمساعدة مرشداتهن، ومشروع **Jielimishe** (علم نفسك) وهو عبارة عن ناد للفتيات، وبرنامج إرشادي لدعمهن، بالإضافة إلى مبادرة تحدي تعليم الفتيات "**Education Challenge Girls** " التي أنشئت في المملكة المتحدة بالشراكة مع منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، وهدفت إلى تحسين فرص الحياة لعشرة آلاف فتاة مهمشة في المدارس الابتدائية والثانوية في مقاطعات ليكبيا وميرو وموم باسا الكينية من خلال تقديم الدعم إليهن (عندما يكن وحدهن في المنزل، وفي المدرسة، وفي مجتمعاتهن المحلية)، كما هدفت هذه المبادرة إلى تأييد السياسات التعليمية والمجتمعات المحلية والإدارات المدرسية والمعلمين لتعليم الفتيات، وتحسين جودة التدريس من خلال تدريب المعلمين وإرشادهم.**(UNESCO,2018, 38)**

ح. تبني برامج لتحويل المساعدات النقدية والعينية للفتيات، ولا سيما من الفئات المحرومة؛ وهناك نوعان من برامج الحماية الاجتماعية لمعالجة مشاكل الفقر لدى الفتيات؛ يتمثل النوع الأول في تحويل مبلغ مالي إلى الأسر الفقيرة شريطة السماح لبناتهن من الالتحاق بالمدرسة، ومن الصعوبات التي تعترض هذا النوع من البرامج معرفة المعايير المناسبة لتحديد المستفيدين المحتملين منه، ويمكن التغلب على ذلك، بوضع معايير، تتضمن: التحقق من موارد الأسرة، وموقع السكن، وتقييم زعماء المجتمعات المحلية، والانتقاء الذاتي، وقد قوبلت هذه التحويلات النقدية المشروطة بشعبية عالية في أمريكا اللاتينية، أما النوع الثاني من برامج الحماية الاجتماعية" الغذاء مقابل التعليم"، ويستخدم على نطاق أوسع في دول مختلفة.**(اليونسكو، 2019 ب، 38)**

خ. العمل على جميع المستويات للتصدي للاتجاهات السلبية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وتغييرها والتغلب على الحواجز الثقافية، ولإحداث هذا التغيير، ينبغي التكثيف من حملات التوعية، والحملات الاجتماعية التي تهدف إلى: الحق في التعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، على أن تستهدف هذه الحملات: الأسر، والوالدين، وزعماء المجتمعات المحليين.**(UNESCO,2018, 17)**

د. ط. تبني أدوات ووسائل وإرشادات تمنح الفرصة لجميع التلاميذ للتعلم والنجاح، من خلال الدخول إلى التعليم الرقمي والاستفادة منه دون تمييز، وتوسيع المسارات والفرص المتاحة للفتيات، والتأكد من بقاء الفتيان على المستوى المستهدف في تعليمهم وبقائهم في المدرسة. **(OECD,2021,16)**

ي. إعداد استراتيجية وطنية لإنهاء زواج الأطفال، وإلغاء المرسوم الذي يلزم الفتيات الحوامل بالانتقال من المدرسة النهارية إلى المدرسة الليلية؛ مما يلزم على نظم التعليم تحسين خدمات التوجيه والإرشاد المهني وترويج نماذج لشخصيات تمثل قدوة يحتذى بها. **(اليونسكو، 2019ب، 8)**

ك. الانصاف في الحصول على فرص ومصادر تعليمية داخل المجتمع؛ مما يؤدي إلى الاستدامة المجتمعية؛ التي تؤدي إلى خلق مساحة أكبر من الابتكار.**(Nartgün et al 2020, 142)**

واتضح مما سبق، أن التعليم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لا ينطوي على الحد من التفاوت في نسبة الالتحاق بالتعليم وإتمامه فحسب، بل يشمل بناء المعارف والمهارات اللازمة لتمكين الفتيات والفتيان من الانتفاع بالتعليم الذي يظل مسألة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا؛ تعددت متطلبات تحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي؛

فتضمنت: وجود إرادة سياسية قوية ترغب في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير المقاعد الدراسية المتساوية بين الفتيان والفتيات، وتوفير التدريب الذي يمكن الفتيات من تخطي العقبات التي تمنعهن من الدراسة، كما يجب تشجيعهن على الالتحاق بفروع التكنولوجيا والهندسة؛ لزيادة لديهن الثقة في أنفسهن، بالإضافة إلى جعل المدرسة بيئة آمنة لهن، مع توفير المنح الاجتماعية المشروطة لأسرهن؛ مما ييسر الأمر لتعليم الفتيات، واكتسابهن للعلم والمعرفة؛ بحيث يتيسر لهن الطريق نحو التقدم والتنمية، من خلال بلوغهن مستويات ملائمة، ومعترف بها من الكفاءة الوظيفية في القراءة والكتابة والحساب، ومن اكتساب المهارات الحياتية اللازمة للعمل والحياة.

وبناء على تحليل الدراسات السابقة وأدبيات البحث، يمكن استخلاص مجموعة من المتطلبات التي تسهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في: سياسات القبول، وتحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي، وتمثلت فيما يلي:

1. إتاحة التعليم المجاني لجميع فئات المجتمع دون تمييز.
2. إتاحة مقاعد دراسية لجميع فئات المجتمع بصرف النظر عن خلفيتهم الاجتماعية، والاقتصادية.
3. الاستثمار في التعليم، والانفاق عليه بالمزيد من الأموال لضمان تنمية المجتمع تنمية مستدامة.
4. ضمان العدالة في توزيع الموارد المادية في جميع مدارس مرحلة التعليم الأساسي، وضمان جودة المدخلات في العملية التعليمية بنفس العدالة والمساواة بين جميع المدارس؛ ضمانا لحصول جميع أبناء المجتمع على فرص تعليمية متكافئة في التعليم والخدمات.
5. دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين في اكتساب الفرص التعليمية.
6. زرع الثقة في نفوس الفتيات للتغلب على العقبات التي تقف أمام تعليمهن.
7. ضمان بيئة تعليمية آمنة للجميع، وخاصة للفتيات؛ لضمان بقائهن في التعليم، وذهابهن إلى المدرسة.
8. تدريب المعلمين على التعامل مع الفتيات لمساعدتهن على التغلب على مشكلاتهن، وبقائهن في التعليم.
9. وضع الاستراتيجيات الوطنية التي تشجع على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في: سياسات القبول، وتحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي.
10. وجود إرادة سياسية قوية تشجع على تكافؤ الفرص التعليمية لجميع فئات المجتمع، دون تمييز، والحصول على تعليم جيد، ومستمر، ينهض بالمجتمع، وينميه تنمية مستدامة.
11. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتوفير التعليم الجيد لجميع فئات الشعب دون تمييز، هما أساس التنمية المستدامة لجميع البلاد، والمجتمعات.
12. تحقيق الانصاف في التعليم يتطلب رؤية واستثمارات طويلة الأجل.

القسم الثاني: متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في خبرة فنلندا بمرحلة التعليم الأساسي:

أجاب هذا القسم عن السؤال الثاني للبحث، والذي يتضمن (ما أبرز المتطلبات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في خبرة فنلندا بمرحلة التعليم الأساسي؟)، وذلك من خلال: عرض السياق الثقافي لخبرة فنلندا، ثم عرض أبرز متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بها، على النحو التالي:

تعد فنلندا دولة شيوعية اشتراكية، يتنوع نظامها التعليمي على أساس الفلسفة التربوية البرجماتية؛ التي تعتقد أن معيار حقيقة الأشياء يتوقف على فائدتها في الحياة الواقعية. **(Sepriani et al, 2021,30)** فالبرجماتية تؤمن بأنّ ظروف الحياة يمكن تحسينها بالتصميم على العمل القائم على العقل، وأنّ المُثل الأخلاقية لا جدوى منها إذا انفصلت عن وسائل تحقيقها، وأنّ الإنسان قادر على إعادة تشكيل الظروف بعزمه وإرادته.

ويعتبر التعليم في فنلندا من أفضل نظم التعليم في العالم- بعدما كان ضعيفا في الستينيات؛ حيث نفذت حكومة فنلندا في أوائل السبعينيات، إصلاحات تدريجية في تعليمها؛ فقد أولت الحكومة اهتماما بالتعليم أكثر من القطاعات الأخرى بسبب اعتقادها، بأن تطوير التعليم، سيمكنها من تطوير القطاعات الأخرى في الدولة، ونفذت الحكومة سياسات تعليمية، وهي أن يتمتع التلاميذ بالتعليم دون ضغوط، ودون رسوم؛ فالتعليم مجاني لكل المواطنين حتى الجامعة، وبذلك؛ أصبحت فنلندا بعد 16 عامًا تتمتع بتعليم ذي جودة عالية.**(Sepriani, 2021,30)**

كما يمثل التعليم في فنلندا الاستراتيجية التي حولتها من بلد زراعي فقير، إلى مجتمع يشهد تقدما معرفيا على المستوى التكنولوجي، وهذا التقدم يعود إلى تساوي الفرص التعليمية بين جميع أبناء الوطن، والذي شهدته البلاد بعد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر فنلندا أفضل دولة في العالم من حيث: الصحة، والاقتصاد، والتعليم، والبيئة السياسيّة، ونوعيّة الحياة، كما تعتبر ثاني أكثر البلدان استقرارًا في العالم، وهي من الدول الاسكندفانية، وتقع في شمال القارة الأوروبيّة، ويحدّها من الغرب السويد، ومن الشمال النرويج، ومن الشرق روسيا، ومن الجنوب أستونيا، وفي عام 1917م أعلنت فنلندا استقلالها عن روسيا، وفي عام 1995 انضمّت للاتحاد الأوروبيّ. **(Sahlberg, 2015)**

وقد تم القضاء على النظام المركزي في التعليم، والذي تواجد في السبعينيات والثمانينيات، وتم تعزيز دور الإدارة المحلية (على مستوى البلدية)؛ بمنحهم سلطة اتخاذ قرارات بشأن تنظيم التعليم، كما منحت اللامركزية المزيد من الحرية للمسئولين على المستوى المحلي فيما يتعلق بتوزيع الموارد، وبوضع الظروف المحلية في الاعتبار عند تنظيم التعليم، وتعيين المعلمين والموظفين، **(Ahtiainen et al, 2021, 5-7)** كما أن للبلديات استقلالية في تفويض سلطة اتخاذ القرار للمدارس؛ فتأسيس البلدية لمدارس جديدة هو قرار تتخذه الإدارة المحلية (البلدية)، بينما تعود مسئولية جودة التدريس للمعلمين.**(Varjo et al, 2019)**

وبذلك، اتضح أن سياسيات التعليم في فنلندا اهتمت بجودة التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء المجتمع، وأن التعليم حق للجميع، لذا؛ فقد حرصت على توفيره مجانيا حتى الجامعة، كما حرصت على تقديم تعليم عالي الجودة يسهم في تنمية المجتمع تنمية مستدامة.

أولا: السياق الثقافي في خبرة فنلندا:

تعددت القوى والعوامل الثقافية التي أثرت بشكل كبير على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في خبرة فنلندا، وتضمنت هذه العوامل: انضمام فنلندا للاتحاد الأوروبي؛ حيث أدت التطورات في تقنيات الاتصال والعولمة دورًا كبيرًا في نهج التعليم في الاتحاد الأوروبي؛ مما أدى إلى تطوير سياسته التعليمية بالتركيز على الجودة والكفاءة، وعلى أن التعليم يعد حقا من الحقوق الأساسية للأفراد؛ مما جعل الدول الأعضاء تزيد من جودة تعليمها، وتطويره، كما نص الاتحاد الأوروبي على أن النظام التعليمي يجب أن يحقق ثلاثة أهداف أساسية، تضمنت: ضمان توفير التعليم للفرد؛ حتى يصل إلى أعلى قدراته وإمكاناته الخاصة في التعليم؛ مما يسهم في تنميته؛ ليحقق حياة سعيدة ومثمرة في المجتمع، وتقليل الاختلافات وعدم المساواة بين الأفراد والمجموعات، وتحقيق مستوى من الرضا للمعلمين، وتلبية احتياجات رجال الأعمال من الأيدي العاملة الماهرة؛ بما يؤهل تحسين الاقتصاد، وتنميته. **(Cankaya, 2015, 886)**

كما ظهرت السياسة التعليمية في الاتحاد الأوروبي نتيجة للعوامل الاجتماعية، واعتبرت أداة لتلبية، وتحقيق مطالب المساواة، ولتحقيق العدالة الاجتماعية، ونقل بعض القيم الاجتماعية داخل المجتمع مثل: تحقيق الديمقراطية والمواطنة؛ مما يسهم في تنمية المجتمع، وحل مشكلات البطالة، وتحقيق التنمية التكنولوجية، والتنمية البيئية، كما ظهرت السياسة التعليمية في الاتحاد الأوروبي نتيجة للتعددية الثقافية، وتحقيق التعليم للجميع، واكتساب المعلومات المهنية، والقدرة على الانفتاح على العالم، والحصول على التعليم مدى الحياة في كل مرحلة من مراحل الحياة.**(OECD, 2013,8)**

ومما سبق اتضح تأثر السياسات التعليمية في فنلندا بالقوى والعوامل الثقافية المتعددة، والتي تأثرت بدورها نتيجة للمبادئ التي شكلتها رابطة الاتحاد الأوروبي، والتي انضمت لها فنلندا كأحد الدول الأعضاء منذ الثمانينيات من القرن العشرين، والتي حثت أعضاءها على صياغة السياسة التعليمية في كل بلد، وفق ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، كما تشكلت السياسات التعليمية في هذه الدول بناء على مجموعة من المبادئ التي أقرتها رابطة الاتحاد الأوروبي، وتضمنت: تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للجميع؛ وذلك من خلال: توفير المجانية، وتيسير الدخول إلى المدارس، بالإضافة إلى الحث على تحقيق المساواة بين الجنسين؛ مما يسهم في تنمية المجتمع والاقتصاد تنمية شاملة ومستمرة.

ثانيا: متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في خبرة فنلندا:

تضمنت متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في خبرة فنلندا، من خلال كل من: سياسات القبول، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك على النحو التالي:

1. **متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول بمرحلة التعليم الأساسي:**

تمثلت متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول بمرحلة التعليم الأساسي في خبرة فنلندا من خلال ما يلي:

أ. توفير التعليم المجاني لجميع التلاميذ؛ من خلال توفير المواد التعليمية، والكتب المدرسية، والوجبات المدرسية المجانية اليومية، وأيضا توفير النقل من المنزل إلى المدرسة إذا كان الطريق إلى المدرسة طويلاً أو خطراً. **(Varjo et al ,2019)** وبذلك؛ اعتمد نظام التعليم في فنلندا على الالتزام بأن التعليم حق من الحقوق الأساسية للإنسان، ومبدأ أساسي لا يقبل المناقشة أو الجدال، ولذ؛ فهي حرصت على توفير التعليم المجاني لجميع أبناء المجتمع؛ تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع.

ب. توفير التعليم الحكومي فقط، فنصيب التعليم الخاص بفنلندا قد يكون معدوما، هذا بالإضافة إلى تركيزها على جودة المعلم؛ حيث إنه المسئول عن توفير التعليم لجميع أبناء المجتمع بنفس الكفاءة؛ **(Ahtiainen et al, 2021, 7)** وبذلك فهي تضمن دخول جميع أبناء المجتمع إلى مرحلة التعليم الأساسي، بدون أي عوائق اجتماعية، أو اقتصادية، أو مادية تحول دون ذلك.

ج. توفير الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية؛ حيث توجد في جميع البلديات والمدارس الكبرى فرق لرعاية التلاميذ، وتتكون من: المعلمين، وممرضة المدرسة، والمستشار النفسي، والمدير، وهذه الفرق لديها اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات، ومناقشة القضايا المتعلقة بالتلاميذ، والتعامل مع هذه القضايا في أسرع وقت ممكن. **(Varjo et al ,2019)** ويعد توفير هذه الخدمات وسيلة من وسائل جذب التلاميذ للدخول إلى التعليم، والحصول على التعليم المناسب لهم جميعا؛ وفقا لقدراتهم واحتياجاتهم الخاصة.

د. وضع خطة استراتيجية تحرص على الوصول إلى جميع التلاميذ في جميع أنحاء البلاد، كما تحرص على إعدادهم للالتحاق بالصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي؛ حيث ينتظم جميع الأطفال البالغين من عمر ست سنوات (حوالي 98%) في التعليم؛ فهدف الحكومة هو ضمان دخول جميع الأطفال إلى التعليم، بما في ذلك الأطفال من المناطق النائية، وأبناء المهاجرين.**(OECD, 2013, 4)**

وبذلك؛ حرصت سياسة التعليم في فنلندا على توفير التعليم لجميع المواطنين، كما حرصت على توفير فرص تعليمية متساوية، ومتكافئة للالتحاق بالمدارس، وذللت الصعاب في سبيل تحقيق ذلك، كما حرصت على تحقيق الجودة في جميع مدارسها؛ مما ييسر على جميع المواطنين الالتحاق بالمدرسة القريبة من منازلهم، كما حققت فنلندا فردية التعليم للتلاميذ؛ بحيث يتعلم التلاميذ وفقا لقدراتهم واحتياجاتهم الفردية، إضافة إلى شمول التعليم لجميع جوانب التلاميذ في التعلم والتعليم، وعدم الاقتصار على جانب واحد فقط؛ مما يجعل هناك متعة وإقبال على التعليم؛ حيث إنه يشبع الاحتياجات الخاصة عند كل تلميذ.

2. متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي:

اعتبرت فنلندا أن التعليم حق من حقوق الإنسان؛ بحيث تصبح له أولوية غير قابلة للجدل، أو النقاش في توفيره لجميع المواطنين؛ فهو أساس التنمية الاجتماعية، والاقتصادية للبلاد، لذا؛ فهي تعتبر نموذجا للدولة التي تطبق المساواة في التعليم؛ حيث ترتبط المساواة بين الجنسين برفاهية الدولة؛ فقد لعب النظام التعليمي في فنلندا دورا رئيسا في تعزيز المساواة؛ حيث زادت الأموال، والمبادرات، والبرامج المجتمعية، التي أكدت على فكرة المساواة بين الجنسين، كما أصبحت المساواة

جزءا من وثائق التعليم الرسمي، كما إنه ظهر كمصطلح أيضا في الخطابات السياسية منذ أواخر الثمانينيات، بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي.(Brunila & Kallioniemi, 2017, 6)

لذا؛ فقد تعددت متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في تحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي في خبرة فنلندا من خلال ما يلي:

أ. دعم وتمويل المدارس الحكوميّة من الدولة، ولا فرق في المستوى بين مدارس المدن، أو الأحياء الميسورة، أو المدارس في مجمّعات قرويّة، أو أحياء شعبيّة، وحظّ المدارس الخاصّة في فنلندا شبه معدوم، ولا تشجّع الدولة على فتح مثل هذه المدارس، ويضمن دستور البلاد حقّ التعليم المجانيّ للجميع وفي كلّ المراحل؛ (Nikamaa-Linder, 2018, 83) مما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أبناء المجتمع بدون تمييز أو تمايز.

ب. دعم فردية المتعلمين لضمان وصول كل تلميذ إلى إمكاناته، وقدراته الكاملة، بغض النظر عن جنسه، كما توفّر فنلندا للتلاميذ مؤسسات ومدارس عصريّة، فالمباني والغرف واسعة مزوّدة بجميع التجهيزات ووسائل الراحة والتعليم، وهناك المختبرات وأماكن الاستراحة والأكل، وهناك مرافق أخرى كالمكتبات والملاعب الرياضيّة وقاعات الأنشطة والمسارح وكلّها مجهّزة لتستجيب لحاجات المتعلّمين للعب والتسلية والتعلّم، والرياضة، بالإضافة إلى أنها وفرت التعليم ذي الجودة العالية في جميع المدارس؛ مما يسر على التلاميذ اختيار المدرسة؛ فلا تزال الفوارق بين المدارس الفنلندية من بين أدنى المعدلات في العالم، وتتساوى نتائج التعلم في المدارس في مختلف المناطق داخل المدن في جميع أنحاء البلاد مع بعضها البعض. (Nikamaa-Linder, 2018, 88)

ج. العدالة في توزيع المال بالتساوي على المدارس إلى حد كبير؛ فلا يوجد تصنيفات وترتيبات ومنافسة بين المدارس؛ فجميعها تعمل وفقا لأهداف قومية واحدة، (Ahtiainen et al, 2021,7) تضمن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع التلاميذ، وخاصة بين الفتيان والفتيات.

د. نشر الوعي بالقضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية المدرسية، وتعزيز دور المدارس بمرحلة التعليم الأساسي في نشر قيم المساواة بالمجتمع، والتأكيد على دور المعلم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وعلى ديمقراطية التعليم، وعقد الدورات التدريبية للمعلمين لنشر وتعزيز قيم المساواة في التعليم والمجتمع. (Brunila & Kallioniemi, 2017, 8)

هـ. وضع خطة للمعلمين في كل مدرسة؛ من أجل مناقشة التنوع الجنسي في المدارس؛ حتى يحصل التلاميذ على المعرفة الكافية حول هذا الموضوع، مع حرص المعلمين على عدم تصنيف التلاميذ على أساس الجنس، كما وجب على كل مدرسة أن تضع خطتها الخاصة بالمساواة بين الجنسين، من خلال تصميم استبانة يملأها الآباء، والتلاميذ يطرحون بها موضوعات تخص السلامة، والمعلمين والتدريس، والكتب المدرسية، والمضايقات التي قد يتعرض إليها التلاميذ، والتلميذات، وستساعد إجابات أولياء الأمور والتلاميذ جزئيا في وضع خطة المساواة بين الجنسين في المدرسة.

(Valtonen, 2016).

و. ضمان تعليم منصف وعالي الجودة على جميع المستويات؛ فهو يحرص على توفير فرص متساوية لأفراد المجتمع من الجنسين للالتحاق بالمدارس، بغض النظر عن أصلهم العرقي، أو

العمر أو الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية. **(Research Office Legislative Council Secretariat, 2019, 26-27)**

ز. تقليل الفروق بين الجنسين، وانعدام تأثير المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للتلاميذ؛ حيث يظهر التباين في أداء التلاميذ داخل المدرسة الواحدة من مدارس مرحلة التعليم الأساسي، وليس بين المدارس، وهذا يعني أن أداء المدارس متماثل، حتى تضمن السياسة التعليمية تقديم مستوى تعليمي متماثل لجميع التلاميذ في فنلندا.

(OECD 2013, 5)

ح. توفير دورات المياه الآمنة، وخاصة للفتيات.

(Valtonen, 2016)

ط. التدخل المبكر والتوجيه والدعم الفردي من قبل جميع المعلمين ومساعدي المعلمين لجميع التلاميذ؛ هما السبيل لضمان عدم تخلف أحد من الفتيان والفتيات عن ركب الدخول إلى التعليم بمرحلة التعليم الأساسي؛ حيث يمكن لجميع التلاميذ تلقي التوجيه والدعم المناسب داخل مدارسهم، والعمل على حل مشكلاتهم قبل أن تتفاقم. **(OECD 2013, 5)**

ي. تمكين التلاميذ الفنلنديين من الاستفادة بساعات أطول بعد الدوام المدرسي للمشاركة في الأنشطة التي تنظمها المدارس، في الأندية التعليمية أو الترفيهية أو الجمعيات الشبابية والرياضية؛ وهي مفيدة لتعلمهم ونموهم بشكل عام، وأيضا مفيدة لتنمية إمكانات كل فرد؛ بما يحقق النفع، ويقلل معدلات الرسوب والتسرب، ويزيل الفوارق بين الجنسين في مدارس مرحلة التعليم الأساسي، ويجعل التعليم جاذبا للتلاميذ.

(Research Office Legislative Council Secretariat,2019)

واتضح مما سبق أن المسئولية الكبرى في المساواة بين الجنسين تقع على عاتق المدارس والمعلمين في فنلندا؛ حيث إنهم المسئولون عن حماية الفتيات، ومساعدتهن على تخطي العواقب، والمشكلات إن وجدت، كما إنهم المسئولون عن معاملة جميع الفتيان والفتيات وفقا لقدراتهم ومهاراتهم الخاصة، وليس وفقا للجنس أو النوع، كما حرص التعليم في فنلندا على تنمية التلاميذ، وتنمية إحساسهم بالمسئولية تجاه المجتمع، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للحياة؛ من خلال توفير فرص متساوية لجميع المواطنين (الفتيان والفتيات) للحصول على تعليم عالي الجودة؛ حيث إنه الميزة الرئيسة للتنمية الاجتماعية في العقود المقبلة؛ فالتعليم أمر حيوي للتنمية الاقتصادية، وللتماسك الاجتماعي وجودة الحياة.

القسم الثالث: الوضع الراهن لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر:

أجاب هذا القسم عن السؤال الثالث للبحث، والذي يتضمن (ما الوضع الراهن لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر؟)، وذلك من خلال: عرض السياق الثقافي لمصر، ثم عرض الوضع الراهن لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر، على النحو التالي:

تمتد جمهورية مصر العربية عبر الركن الشمالي الشرقي من أفريقيا والركن الجنوبي الغربي من آسيا بواسطة جسر بري تشكله شبه جزيرة سيناء، وتغطي البلاد مساحة 1001450 كم2،

وبسبب الجفاف الشديد لمناخ مصر، يتركز 96 مليون نسمة على طول وادي النيل الضيق والدلتا، في حين يعيش 98 في المائة منهم على 3 في المائة فقط من الأراضي، وتنقسم مصر إلى سبع وعشرين محافظة، وهي دولة من الدول ذات الشريحة الدنيا في متوسط دخل الفرد، وقد ارتفع عدد السكان؛ فكان له آثارا مباشرة على الاقتصاد، واحتياجات السكان، والبنية التحتية، وكذلك على توفير المياه والخدمات الأساسية الأخرى، ويعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة والسياحة والتحويلات النقدية من المصريين العاملين في الخارج، ويعد القطاع الزراعي هو ثالث أكبر قطاع اقتصادي للدولة المصرية؛ حيث حوالي 24 مليون مصري (أو أكثر من ربع السكان) يعملون في صناعات الزراعة وصيد الأسماك، ويمثل قطاع الزراعة نحو 20% من إجمالي الصادرات وعائدات النقد الأجنبي، ومع ذلك؛ تستورد مصر حوالي 40% من احتياجاتها الغذائية، وتتحمل فاتورة واردات غذائية إجمالية تبلغ 2.5 مليار دولار سنويا. **(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022)**

أولا: السياق الثقافي في مصر:

تعددت القوى والعوامل الثقافية الموجودة في المجتمع المصري، والتي أثرت بشكل كبير على تكافؤ الفرص التعليمية به؛ حيث أقر الدستور المصري إن التعليم حق لجميع المصريين، كما إنه مجاني حتى يستطيع جميع أبناء الشعب المصري المتواجدين في المناطق الريفية، والأماكن النائية، والمناطق الفقيرة من الحصول على القدر الكافي من التعليم، **(دستور مصر، 2019، المادة 19)** ولكن نتيجة إلى وجود معدلات فقر مرتفعة، بالإضافة إلى وجود الظروف البيئية والاقتصادية الصعبة والقاسية التي استسلم لها البعض، فتجاهلوا تعليم أبنائهم، وتثقيفهم؛ فكانت النتيجة إما عدم التحاق أبنائهم بالتعليم، أو التسرب منه، هذا بالإضافة إلى وجود بعض الأسر الفقيرة التي تفضل إشباع حاجاتهم الأساسية؛ عن تعليم أبنائهم، أيضا هناك بعض الأسر التي تستفيد من عمل أبنائها وبناتها في الحرف، أو في الأراضي الزراعية؛ مما جعلهم يهملون التعليم من أجل الحصول على المال الذي يمكنهم من الحياة من خلال عمل أبنائهم. **(حسين، 2017، 90)**

كما إن معدل الزيادة السكانية، وزيادة الطلب على التعليم؛ أدى إلى نقص في جودة التعليم المقدم لأبناء المجتمع، كما اتسم الأداء الاقتصادي في مصر بتبني الدولة لسياسات اقتصادية؛ ترتب عليها زيادة معدل التضخم، وتضخم حجم الدين الداخلي والخارجي؛ مما تسبب في ضعف المخصصات المالية لقطاع التعليم كنتيجة لموارد الدولة المحدودة، وقد انعكس ذلك في ضعف رأس المال البشري في الإنتاج؛ نتيجة لانسحاب الدولة من الانفاق على التعليم، كما شهد المجتمع المصري تغيرات في البناء الطبقي الاجتماعي؛ فنتج عنه فوارق بين الطبقات التي أدت إلى انقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء، وزيادة نسبة الفقراء، وتآكل الطبقة الوسطى بالمجتمع المصري؛ **(وزارة التربية والتعليم، 2015، 6، 11)** الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين أبناء المجتمع في سياسات القبول بمرحلة التعليم الأساسي، أو في المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم اللازم لكل منهما؛ مما أدى إلى قصور في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء المجتمع المصري.

ثانيا: واقع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر:

تعددت متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر، وفقا للآتي:

1. **واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول بمرحلة التعليم الأساسي في مصر:**

تضمنت واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول بمرحلة التعليم الأساسي في مصر، فيما يلي:

أ. مجانية التعليم: على الرغم من أن مجانية التعليم حق دستوري، إلا إنها تتعرض للانتقاد والهجوم من آن لآخر؛ حيث يطالب البعض بإلغائها أو حتى ترشيدها؛ فالتعليم في مصر لم يعد مجانيا؛ الأمر الذي يتعارض مع المجانية التي كفلها الدستور؛ مما يؤدي إلى هدر طاقات بشرية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التنمية والتقدم؛ فالنظام التعليمي الحالي غير كفء على الإطلاق لتحقيق الرؤية السليمة لتنمية المجتمع. **(الدهشان، 2019، 9)**

ب. اهتمام الدولة المصرية بالتعليم على المستوى التشريعي، بعد أن ثبت أنه المدخل الصحيح لأية تنمية، أو إصلاح اقتصادي، أو سياسي، أو اجتماعي، فقد نصت المادة (19) من دستور 2019، على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح، وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهداف التعليم ووسائله، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة، كما نص الدستور في هذه المادة على تمديد مرحلة التعليم الإلزامي إلى 12 عاما، وأن الدولة تكفل مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة الانفاق الحكومي على التعليم بما لا يقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي له، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. **(دستور مصر، 2019، المادة 19)**

ج. تمكن الدولة من استيعاب ما يزيد عن (90%) من السكان في سن التعليم الأساسي، إلا أن الوصول إلى ما تبقى من هذه الشريحة العمرية يشكل تحديا، ويحتاج إلى نوعية خلاقة من الحلول، هذا بالإضافة إلى أن نجاح السياسة التعليمية في استيعاب هؤلاء التلاميذ ليس كافيا؛ إذ أن السياسة التعليمية تعاني من مشكلة الاحتفاظ بهؤلاء التلاميذ طوال سنوات الدراسة؛ إذ ترتفع نسبة تسرب التلاميذ بشكل كبير في التعليم المصري، **(وزارة التربية والتعليم، 2015، 9)** وقد أشارت دراسة غنايم **(2018، 7)** إلى أن التعليم المصري، وخاصة مرحلة التعليم الأساسي تعاني من قضية تعليم المحرومين، وحرمان المتعلمين؛ فتعليم المحرومين، يقصد به: حرمان فئات ممن لهم حق التعليم، ولكن لم تتاح لهم الفرص للالتحاق بالتعليم، أو اختيار نوع التعليم الذين يرغبون فيه، أو إنهم التحقوا بالتعليم ثم تسربوا منه اختيارا أو إجبارا، أما حرمان المتعلمين؛ فيقصد به: حرمان الكثير من خريجي التعليم من فرص عمل، أو تخرجوا وعملوا في مهن وأعمال لا تناسب نوع وطبيعة التعليم الذي تلقوه خلال فترة دراستهم.

وقد أكد على قصور التعليم المصري في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول أن إجمالي عدد التلاميذ المقيدين بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي عام ٢٠١٩ 2 بلغ ٥,٢٦ مليون تلميذ، يشكلون أكثر من ربع عدد السكان في مصر، ومع ذلك فإن معدل القيد الصافي، لا يُعبِّر

عن استيعاب كامل لكل السكان في سن التعليم، حيث بلغ المتوسط العام لمعدل القيد الصافي للتعليم ككل 47,5%، وفق بيانات عام ٢٠١٧/٢٠١٨، بما يعني أن منظومة التعليم ما زالت غير قادرة على استيعاب سوى أقل من نصف السكان في سن التعليم، ويزيد الوضع سوءًا في مدارس المحافظات الريفية الفقيرة. **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021)**

وبذلك؛ اتضح أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في سياسات القبول أصبح مختلا به؛ بدءا من فرصة الحصول على التعليم، مرورا بشكل وجودة التعليم، ووصولا لفرص العمل المعتمدة على مكتسبات التعليم؛ فعلى الرغم من أن مجانية التعليم حق كفله الدستور المصري، إلا أنها تراجعت في الواقع؛ مما أدى إلى عدم قدرة الأسر محدودة الدخل على تعليم أبنائها؛ مما أدى إلى تزايد الأمية بشكل كبير، وضعف جودة التعليم المقدم داخل المدارس الحكومية بمرحلة التعليم الأساسي.

2. واقع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في تحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي في مصر:

تضمن واقع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في تحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي في مصر، كما يلي:

يلاحظ فيما يتعلق بالتكافؤ النوعي في الالتحاق بالتعليم أن نسبة التلاميذ الفتيان بلغت ٥١٪ مقابل ٤٩٪ للفتيات في التعليم ككل؛ مما يؤكد وجود قدر لا بأس به من التكافؤ بحسب النوع في الالتحاق بالتعليم، وظهر هذا التكافؤ في تقارب نسبتي الفتيان والفتيات الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي، **(مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، 2021)**

كما أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانا بمعدلات الأمية في مصر خلال الفترة 1996-2017، حيث أن عدد الأميين - للمواطنين 10 سنوات فأكثر - انخفض من 17,6 مليون مواطن عام 1996 إلى 17,0 مليون مواطن عام 2006، ثم ارتفع عدد الأميين إلى 18.4 مليون مواطن عام 2017، وأكثر الأميين من الإناث في تعدادي 1996 و2006، وقد بلغت نسبتهم حوالي 62% لإجمالي الأميين، وتناقصت هذه النسبة إلى 57.8% في عام 2017، وبلغت معدل الأمية بالريف 32.2%، مقابل 17.7% بالحضر عام 2017. **(ممدوح، 2020)**

وبذلك، اتضح أن نسبة الأميات من الفتيات تفوق كثيرا نسبة الأميين من الفتيان؛ مما يدل أن هناك قصورا في تكافؤ الفرص التعليمية بين الفتيات والفتيان، وقد ترجع أسبابه إلى العادات والتقاليد التي تمنع الفتيات من التعليم، أو نظرا للظروف المادية الصعبة للكثير من الأسر، خاصة في المناطق الريفية والنائية، أو لعدم توافر المدارس بالقرب من الفتيات، وصعوبة ذهابهن إلى المدرسة.

وقد تبنت مصر العديد من المبادرات التي اهتمت بتعليم الفتيات، ومن هذه المبادرات: مدارس الفصل الواحد التي صدرت بقرار وزاري رقم 255 لسنة 1993م، لتعليم الفتيات التي تتراوح أعمارهن بين 8إلى 14 عاما، أو ممن فاتهن فرصة التعليم أو تسربوا منها، **(جمال الدين، 2015، 659)** ومدارس المجتمع التي وصل عددها في عام 2020/ 2021 إلى4942 مدرسة. **(الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2021)**، إلا أن الدراسات والبحوث أشارت إلى انخفاض كفاءة تلك المدارس، وعدم تحقيقها لأهدافها، وأن مناهجها لا تلبي الاحتياجات التعليمية

للدارسات، ونقص المعلمات، وضعف الإمكانات المادية، وانخفاض التحصيل الدراسي، وارتفاع معدلات التسرب. (جمال الدين، 2015، 659)

كما تم إنشاء المدارس الصديقة للفتيات، والهدف منها تقديم تعليم ذي جودة عالية ومناسب، ومرن، وتستهدف هذه المدارس الفتيات اللائي لم يلتحقن، أو لم يرغبن في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، أو اللائي تسربن من التعليم، وتقبل هذه المدارس الفتيات من 6 إلى 14 عاما، والأولوية تكون للفتيات الأكبر سنا؛ (وزارة التربية والتعليم ، 2015، 17) فمبادرة تعليم الفتيات تمت بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، للحفاظ على جودة العملية التعليمية، وتم إنشاء عدد (1,167) مدرسة صديقة للفتيات، من خلال رفع كفاءة وفاعلية القائمين على العملية التعليمية في سبع محافظات هي: الفيوم، الجيزة، المنيا، بني سويف، سوهاج، شمال سيناء، والبحيرة. (محمد، 2016)

واتضح مما سبق تعدد المحاولات التي استهدفت تعليم الفتيات، تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والمساواة بين الجنسين؛ حيث إن تعليم الفتيات يستهدف تنمية المجتمع في جميع المجالات؛ فهي المسئول الأول عن إعداد النشء داخل المجتمع، وبالرغم من محاولات الدولة مع المنظمات والهيئات الدولية لتوفير التعليم للفتيات، إلا إن نسبة الأمية مازالت مرتفعة فهن؛ حيث وصلت النسبة في الفتيان إلى 22%، وفي الفتيات إلى 37%، ووصلت نسبة الأميين في المناطق الريفية إلى 62%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر في الريف عن الحضر؛ (وزارة التربية والتعليم، 2015، 10) الأمر الذي نتج عنه القصور في تكافؤ الفرص التعليمية، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين.(عبد المجيد، 2015، 5) وهذا يرجع إلى العادات والتقاليد، والظروف الاقتصادية لأسرهن.

كما أشارت دراسة حسين (2017، 103) إلى أن هناك بعض العادات والتقاليد، والمعتقدات التي أدت إلى ظلم الفتيات، وعدم إلحاقهن بالتعليم؛ فالكثير من القرى داخل مصر تحرم بناتهن من التعليم؛ وهذا يعود إلى تراجع في القدرات الثقافية، والفكرية للوالدين، وأيضا تراجع في المستوى التعليمي لهما، هذا بالإضافة إلى الظروف المادية الصعبة للكثير من الأسر، خاصة في المناطق النائية، أو لعدم توافر المدارس القريبة من سكن الفتيات؛ الأمر الذي أدى إلى عدم وجود فرص تعليمية متكافئة، وعدم وجود مساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الأساسي بمصر.

القسم الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في كل من فنلندا ومصر.

أجاب هذا القسم عن السؤال الرابع للبحث، والذي تضمن (ما أوجه التشابه والاختلاف بين متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في كل من فنلندا ومصر؟)، وقد تم تفسير أوجه التشابه والاختلاف بين كل من فنلندا ومصر في ضوء المصطلحات الاجتماعية، واتضح ذلك مما يلي:

أولا: أوجه التشابه وتحليلها:

تشابهت كل من فنلندا ومصر في وضع الدستور والتشريعات التي نصت على ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي لجميع أبناء المجتمع، وهذا التشابه يعود إلى:

1. وجود رؤية إنسانية تدرك أن في التربية والتعليم صالحا أساسيا مشتركا.
2. أن التربية والتعليم أساسيان في وضع الإطار العالمي المتكامل، الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة.
3. وجود تقدم كبير في مجال زيادة الفرص التعليمية المتكافئة لجميع أبناء المجتمع؛ بما يحقق العدالة الاجتماعية، التي تستوجب الاستفادة من جميع القدرات والطاقات البشرية داخل المجتمع؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
4. تغير العالم الذي يستوجب تغير الكفاءات التي يحتاج إليها المجتمع في تنميته حاضرا ومستقبلا.
5. قوة التعليم في تعزيز حقوق الانسان، وصون كرامته، واستئصال الفقر، وترسيخ الاستدامة، والقدرة على التكيف مع التغير، وإعداد مستقبل أفضل للجميع، مبني على تساوي الحقوق، واحترام التنوع الثقافي، وتحمل المسئولية، واحترام القيم التي تعد جانبا أساسيا مشتركا في الإنسانية.

ثانيا: أوجه الاختلاف وتحليلها:

اتضحت أوجه الاختلافات فيما يلي:

1- تختلف فنلندا عن مصر في توفير المجانية: حيث وفرت فنلندا المجانية لجميع أبناء المجتمع، وفي جميع المراحل التعليمية دون تمييز، أما مصر فالمجانية لديها موجودة بالدستور والتشريعات، ولا تطبق في الواقع، وهذا الاختلاف يعود إلى:

أ. ترسيخ الحكومة الفنلندية لمبدأ المجانية في التعليم، وأنه الوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، وتحقيق الميزة التنافسية لها بين الدول، وأن التعليم هو السبيل لتكوين القدرات الإنتاجية التي تحقق النمو الاقتصادي للدولة، ولن تكتشف هذه القدرات إذا توفر التعليم للقادرين فقط من أبناء المجتمع؛ فقد يكون الابداع والتنمية على يد الآخرين.

ب. وجود الإرادة السياسية في فنلندا التي تحقق المجانية لجميع أبناء المجتمع، وفي جميع المراحل التعليمية.

ج. تطبيق حكومة فنلندا لمبادئ الاتحاد الأوروبي في سياستها التعليمية، والتي ركزت على أهمية المواطنة، وأن توفير المجانية لجميع أبناء المجتمع دون تمييز، يحقق المواطنة بكفاءة وفاعلية.

2. تختلف فنلندا عن مصر بأن مدارس التعليم الحكومية في مرحلة التعليم الأساسي هي السبيل الوحيد لتوفير التعليم لأبناء المجتمع، وهذا الاختلاف يعود إلى:

أ. التعليم حق إنساني، وصالح عام داخل الدولة.

ب. التعليم هو وسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة، لذا أتاحته فنلندا لجميع أبناء المجتمع دون تمييز.

ج. التعليم عملية تشاركية، تراعي مفاهيم الرفاهية، والنظم الإيكولوجية للمعرفة؛ حيث المعرفة جزء من التراث المشترك للبشرية لا ينفصل عنه.

د. حاجة فنلندا إلى التنمية المستدامة؛ مما جعلها تعتبر التعليم والمعرفة صالحا عالميا مشتركا.

هـ. التعليم يولد الثقة بالنفس التي تولد العمل والحياة.

و. ضمان توفير التعليم لجميع أبناء المجتمع دون تمييز أو تمايز.

ز. تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع أبناء المجتمع.

3. تختلف فنلندا عن مصر في تعدد وتنوع متطلبات تحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي، وهذا الاختلاف يعود إلى:

أ. ظهور سياق عالمي جديد في مجال التربية والتعليم يعتمد على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع أبناء المجتمع.

ب. الحاجة إلى صنع سياسة تعليمية تعيد النظر في التعليم من أجل تحقيق المواطنة، واحترام الإنسانية المشتركة بلا فوارق طبقية، أو جنسانية.

ج. ترسيخ أن العدالة الاجتماعية هي نبراس التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

د. التوجه نحو نهج إنساني في التربية والتعليم، هذا التوجه الإنساني يذهب إلى أبعد من الدور النفعي للتربية والتعليم في تنمية الاقتصاد، إذ أنه يسعى إلى تعليم لا يستبعد ولا يهمش أي طرف من أطراف المجتمع.

د. السعي نحو تحقيق الرفاهية البشرية؛ من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين، والاهتمام بتعليم الإناث.

هـ. حرص فنلندا على تطبيق مبادئ الاتحاد الأوروبي التي تتضمن: وجوب معاملة الأفراد داخل المجتمع وفقا لقدراتهم، وإمكاناتهم الخاصة، دون النظر إلى تمايزهم الجنسي.

وبناء على عرض وتحليل الدراسات السابقة والإطار النظري للبحث ومن تحليل دولتي المقارنة، استنتج البحث الحالي بعض المرتكزات الضرورية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي، ومن هذه المرتكزات:

1. ضرورة وجود الإرادة السياسة الداعمة لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في: سياسات القبول- وتحقيق المساواة بين الجنسين.
2. وضع التشريعات والقوانين التي تلزم السياسة التعليمية بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للجميع.
3. تضافر الجهود المجتمعية والاقتصادية من أجل وضع سياسة تعليمية تعبر عن موافقة جميع الأطراف المعنية في التعليم (رجال الأعمال، الوالدين، الطلاب، المستفيدين، الإدارات المحلية)، ومشاركتهم في صنع السياسة التعليمية.
4. الحرص على تحقيق متطلبات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول، وتحقيق المساواة بين الجنسين لجميع أبناء المجتمع.
5. نشر الوعي بأهمية التعليم، وأنه وسيلة المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

القسم الخامس: متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا:

أجاب هذا القسم عن السؤال الخامس للبحث، والذي تضمن (ما أبرز المتطلبات المقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا؟)، وتبينت هذه المتطلبات فيما يلي:

1. متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ مبدأ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في سياسات القبول:

وتضمنت ما يلي:

أ. توفير التعليم لجميع أبناء المجتمع وفي جميع المراحل، من خلال تحقيق الإجراءات التالية:

(1) توفير مقاعد دراسية لجميع أبناء المجتمع دون تمييز.
(2) إتاحة الفرصة لجميع أبناء المجتمع للتسجيل في المرحلة الابتدائية.
(3) وضع حلول للمشكلات التي تحول دون التحاق جميع التلاميذ بالتعليم.
(4) تيسير الإجراءات التي تسهم في التحاق جميع أبناء المجتمع بالمدارس القريبة منهم.
(5) وضع سياسات قبول واضحة للجميع، تحقق تكافؤ في الفرص التعليمية لجميع أبناء المجتمع.
(6) وضع خطة استراتيجية تصل إلى جميع أبناء المجتمع، وخاصة أبناء الريف، والمناطق النائية لضمهم للمرحلة الابتدائية.
(7) وضع وسائل جاذبة للتلاميذ، تجعلهم يلتحقون بالمدارس بفاعلية، بل وتجعلهم يستمرون في مراحلهم الدراسية دون تسرب، أو انقطاع.

ب. تحقيق الجودة والكفاءة في مدارس مرحلة التعليم الأساسي الحكومية، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الإجراءات التالية:

(1) توفير المعلمين الأكفاء في جميع المدارس؛ حيث لهم دور رئيس وفعال في تنمية المدارس، والمجتمعات، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل المجتمع.
(2) تشجيع العمل الفريقي بين المدير والمعلمين لتحقيق الجودة في مدارس مرحلة التعليم الأساسي بمصر.
(3) تشجيع المشاركة المجتمعية من أجل الدعم المالي والفني؛ لتحقيق الجودة في مدارس مرحلة التعليم الأساسي.
(4) تسهيل التحاق التلاميذ (الفتيان والفتيات) بالمدرسة القريبة من منازلهم؛ فجميع مدارس مرحلة التعليم الأساسي الحكومية تقدم نفس التعليم بنفس الجودة؛ فلا يضطر التلميذ إلى الذهاب بعيدا عن منزله؛ لتلق التعليم الجيد.

ج. توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للتلاميذ المحتاجين إلى هذه الرعاية، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الإجراءات التالية:

(1) توفير الرعاية الصحية المجانية لجميع أبناء المجتمع الذين التحقوا بمدارس التعليم الأساسي الحكومية دون تمييز.

(2) تيسير إجراءات الحصول على الرعاية الصحية لجميع التلاميذ الملتحقين بمدارس التعليم الأساسي الحكومي بمصر.

د. توفير الوجبات المدرسية المجانية، وتوفير الزي المدرسي للأسر الفقيرة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الإجراءات التالية:

(1) توزيع الوجبات المجانية لجميع التلاميذ؛ كحافز للانتظام والحضور في مدارس التعليم الأساسي.
(2) توزيع الزي المدرسي، وخاصة للأسر الفقيرة.
(3) تشجيع التلاميذ بكل السبل للحضور إلى المدرسة، والتغلب على ظروفهم المعيشية الصعبة.
(4) توفير الحوافز المادية والمعنوية، وتقديم المساعدات التي تساعد التلاميذ في الحضور إلى المدرسة، والانتظام بها.

هـ. توفير المواصلات التي تنقل التلاميذ الفقراء من وإلى المدرسة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الإجراءات التالية:

(1) تشجيع رجال الأعمال على المساهمة في نقل التلاميذ، وخاصة في المناطق الفقيرة؛ تشجيعا لهم للذهاب إلى المدرسة، والحصول على التعليم الذي يتناسب مع قدراتهم.
(2) تتكاتف جميع المؤسسات بالدولة من أجل توفير التعليم المناسب، والمتكافئ لجميع أبناء المجتمع؛ فالتعليم هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة للمجتمع، والبلاد.

ويتضح مما سبق أن البحث الحالي قد اقترح متطلبات للتغلب على الأسباب التي تحول دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بمرحلة التعليم الأساسي في سياسات القبول لجميع أبناء المجتمع، وقد اتفق البحث في ذلك مع دراسة الأمير، ومرسي.

2. متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسي في مصر:

تضمنت ما يلي:

أ. نشر الوعي بأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين، في الارتقاء بسبل المعيشة، وتحقيق التنمية المجتمعية لجميع أبناء المجتمع دون تمييز أو تمايز، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الإجراءات التالية:

(1) نشر اللافتات في كل مكان بالدولة، وفي المواصلات، وفي المؤسسات المختلفة، بأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وأهمية تعليم الفتيات.
(2) استخدام جميع وسائل الاعلام المرئية والمسموعة في حث الوالدين على تعليم الفتيات، بنفس الكفاءة، وعلى قدم المساواة مع الفتيان.
(3) نشر الوعي بين الفتيات وأسرهن بأهمية التعليم، وطرق الحصول عليه.

ب. **توفير دورات تدريبية للمعلمين لمساعدتهم في التغلب على المشكلات والصعوبات التي تواجه الفتيات، وإيجاد الحلول لها، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الإجراءات التالية:**

(1) حصر المشكلات التي قد تواجه الفتيات، ووضع الحلول لها؛ مما يسهم في تشجيع الفتيات على الحضور إلى المدرسة، والانتظام بها.

(2) تقبل التنوع بشكل إيجابي؛ لضمان بيئة مدرسية آمنة، ووقائية تعمل مع متطلبات كلا الجنسين.

ج. **توفير دورات مياه صحية، وخاصة للفتيات في سن البلوغ؛ حتى لا يضطررن لترك المدرسة، ويتحقق ذلك؛ من خلال تحقيق الإجراءات التالية:**

(1) الاهتمام بنظافة دورات المياه؛ حتى يسهل على الفتيات استخدامها؛ خاصة في سن البلوغ؛ فلا يضطررن لترك المدرسة.

(2) وضع رقابة شديدة على دورات المياه.

(3) تشجيع مديري المدارس على إصلاح الأعطال الموجودة في أبنية المدارس؛ وخاصة فيما يتعلق بدورات المياه للفتيات.

د. **توفير مدارس قريبة من منازل الفتيات؛ حتى يستطعن الالتحاق بهذه المدارس، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الإجراءات التالية:**

(1) فتح مدارس في كل قرية؛ حتى تتمكن الطالبات من الذهاب إليها بسهولة ويسر.

(2) توفير المرونة في البرامج التي تقدم للفتيات؛ حتى يستطعن الالتحاق بالمدرسة متى ما سمحت لهن الفرصة لذلك.

(3) إلحاق فصول بالمؤسسات الدينية، أو المجتمعية، أو الثقافية؛ حتى تتاح لأبناء المنطقة، وخاصة الفتيات من الحصول على التعليم بسهولة ويسر.

(4) توفير البرامج المتنوعة التي تناسب كل القدرات والإمكانات، وتحقق الميول والاتجاهات؛ حتى يتسنى للجميع الانضمام لها، والحصول عليها.

هـ. **توفير برامج دعم مادي مشروطة لأسر الفتيات بالمناطق النائية، والفقيرة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الإجراءات التالية:**

(1) حصر الأسر ذات الدخل المنخفض، والتي تمنع بناتها من التعليم بسبب ظروفهم المادية.

(2) الاشتراط على الأسر ذات الدخول المنخفضة بإرسال بناتهم إلى المدرسة مقابل الحصول على دعم مادي، أو غذائي.

و. **توفير برامج تعليم وإرشاد مختلفة ومتنوعة تستهدف الفتيات في البيئات المختلفة، وتتحقق من خلال تحقيق الإجراءات التالية:**

(1) تسهيل التحاق الفتيات ببرامج تعليمية تكسبهن الثقة في أنفسهن، مثل: برامج التكنولوجيا والهندسة.

(2) توفير برامج إرشادية توعوية تستهدف الفتيات، وأسرهن؛ لتشجيعهن على التفكير الإيجابي، والالتحاق بالتعليم المناسب لهن.

(3) توفير برامج تدريبية تساعد الفتيات على اكتساب مهارات للعمل، والحياة.

ويتضح مما سبق أن البحث الحالي قد اقترح متطلبات للتغلب على الأسباب التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين؛ لتحقيق التنمية المجتمعية، وإرساء سبل المواطنة بفاعلية، واتفق البحث في ذلك مع دراسات غنايم، وإبراهيم، **Sepriani et al** ، والأحمدي، وعلي.

العناوين البحثية المقترحة:

يقترح البحث الحالي مجموعة من العناوين البحثية في المجالات التالية:

1. التعليم وتحقيق التنمية المستدامة.
2. التعليم مدى الحياة وإكساب الطلاب مهارات للعمل والحياة.
3. أثر القيم الأخلاقية في تحقيق التنمية المجتمعية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

إبراهيم، خديجة. (2017يوليو). دراسة تقويمية للفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة تحليلية. *المجلة التربوية بجامعة سوهاج*، (49)، 95-193. Mandumah.com/Record/887067http://search.

أحمد، شاكر وزيدان، همام. (2003). *التربية المقارنة: المنهج والأساليب والتطبيقات*. مجموعة النيل العربية.

الأحمدي، فؤاد. (2018، أغسطس). نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط، 34*(8)، 437-461.

أحمد، مصطفى. (2022 يناير). الاتجاهات الحديثة في سياسات التعليم قبل الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر. *رابطة التربويين العرب*، (20)، 14-65.

الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2021). *إحصاءات التعليم- مراحل إجمالية 2021/2020*. الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

الأمير، أميرة. (2020). دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم المبكر بمحافظة الدقهلية. *الثقافة والتنمية، 20*(154)، 1-32. http://search.mandumah.com/Record/1079762

Record/771789

جمال الدين، نادية، عبد الشافي، دينا، وأحمد، فاطمة.(2015). المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد. *العلوم التربوية بجامعة القاهرة، 23*(3)، 637- 666. .com/ Record/771789http://search.mandumah

حرز الله، حسام؛ دويكات، لؤي؛ أبو سارة، عبد الرحمن. (2022). أثر التعليم عن بعد على مبدأ تكافؤ فرص تعلم الرياضيات خلال جائحة كوفيد - 19 في محافظات شمال فلسطين. *جامعة القدس المفتوحة*، *10*(16)، 105-122. http://search.mandumah.com/Record/1203481

حسين، حوته. (2017يوليو- سبتمبر). الفقر والحراك الاجتماعي- بحث ميداني في بني سويف. *حوليات آداب عين شمس*، (45) ، 83- 123.http://www.aafu.journals.ekb.eg

دستور مصر. (2019). *مادة (19)*. dostour.eg/2013/topics/basic-components/state-48-6.

الدهشان، جمال. (2019). *مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي*[ورقة عرض] . المؤتمر الدولي الأول- مجانية التعليم بين القبول والرفض: رؤى واتجاهات، قسم أصول التربية، سوهاج، مصر.

عبد المجيد، فتحي. (2015 أبريل). نظام التعليم المصري: تقييم الوضع الحالي ومقترحات التطوير. Researchgate.net/publication/281112586http://www .

عتلم، موسى فتحي. (2019 فبراير). *التحليل الجغرافي لبعض مشكلات التعليم الابتدائي في مصر وآفاق تنميته*[ورقة عرض]. المؤتمر الجغرافي الدولي الثاني: التنمية المستدامة في الوطن العربي بين

الإمكانيات وطموحات الشعب. مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب بجامعة المنوفية، شبين الكوم. مصر. http://search.mandumah.com/Record/1043076

علي، محمد. (2017يوليو). مدى تكافؤ الفرص في توزيع ثمار التنمية في مصر. *مجلة البحوث التجارية، 39*(2)، 326-343. http://search.mandumah.com/Record/826088

غنايم، مهني. (2018، أبريل). السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة. *مجلة الثقافة والتنمية*، (127)، 1-21.

قانون التعليم رقم 139 لعام 1981، والمعدل بالقانون 16 لعام 2019. (2019 أبريل،8). *المادة (16)*. https://manshurat.org/node/6371

محمد، ياسمين. (2016). مبادرة "تعليم البنات" بتطوير 1167 مدرسة صديقة للفتيات. *مصراوي*. استرجعت في 2022/6/6، من https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2016/5/12/826016/

مرسي، مصطفى. (2020). قراءة تحليلية لخبر فنلندا وأوجه الاستفادة منها في تطوير التعليم المصري. *الثقافة والتنمية، 20*(151)، 439- 478.

مرسي، عمر. (2017أكتوبر). دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي في الفترة من 2011- 2016م: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية بجامعة سوهاج، 33*(8)، 180-233. http://search.mandumah.com/Record/870769

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2021). *التعليم وتحديات التنمية المستدامة*. https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/5917

مكناسي، أمينو. (2018ديسمبر، 10). مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي. *مجلة معابر، 4*(1)، 87- 102. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/127446

ممدوح، أميرة. (2020سبتمبر، 8). الإحصاء: تراجع 3,9% في نسبة الأمية في مصر خلال 10 سنوات. *الدستور*. استرجعت في 2022/6/1 من https://www.dostor.org/3196495

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2022). *لمحة عن مصر*. https://www.fao.org/egypt/our-office/egypt-at-a-glance/en/

وزارة التربية والتعليم. (2015). *الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014- 2030*. التعليم المشروع القومي بمصر.

اليونسكو. (2021). *التعليم من أجل التنمية المستدامة*. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونسكو).

اليونسكو. (2020). *التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء*. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). http://www.unesco.org/gemreport

اليونسكو. (2019 أ). *التقرير العالمي لرصد التعليم- بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين*. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

اليونسكو. (2019 ب). *التقرير عن المسائل الجنسانية- بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين*. اليونسكو. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000370688

اليونسكو. (2015). *إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي*. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ثانيا: المراجع العربية المترجمة:

Ibrahim, K. (2017 July). An evaluation study of the quality gaps in Egyptian university education in light of the principle of equal educational opportunities: an analytical study. *Sohag University Educational Journal*, (49), 95-193. http:// search. Mandumah.com/Record/887067

Ahmed, S. & Zidan, H. (2003). *Comparative Education: Curriculum, Methods and Applications*. Arab Nile Group.

Al-Ahmadi, F. (2018, August). The Education System in Finland and the United Arab Emirates: A Comparative Analytical Study. *Journal of the Faculty of Education at Assiut University, 34*(8), 437-461

Ahmed M. (January 2022). Recent trends in pre-university education policies and the possibility of benefiting from them in Egypt. *Arab Educators Association*, (20), 14-65.

General administration of information systems and decision support. (2021). *Education Statistics - Overall Stages 2020/2021*. General administration of information systems and decision support.

Al-Amir, Amiraa. (2020). Supporting equal educational opportunities and its role in reforming early education in Dakahlia Governorate. *Culture and Development, 20*(154), 1-32. http://search.mandumah.com/Record/1079762.

Jamal, A., Abdel Shafi, D. & Ahmed, F. (2015). Community Participation for the Development of One-Semester Schools. *Educational Sciences at Cairo University, 23*(3), 637- 666. http://search.mandumah.com/ Record/771789

Herzallah, H., Dwaikat, L.& Abu Sarah, A. (2022). The impact of distance education on the principle of equal opportunities for learning mathematics during the Covid-19 pandemic in the governorates of northern Palestine. *Al-Quds Open University, 10*(16), 105-122. http://search.mandumah.com/Record/1203481

Hussein, H. (2017 July-September). Poverty and social mobility - field research in Beni Suef. *Annals of the Arts of Ain Shams,* (45), 83- 123. http://www.aafu.journals.ekb.eg.

Egyptian constitution. (2019). *Article 19*. dostour.eg/2013/topics/basic-components/state-48-6.

Dahshan, J. (2019). *Education is a societal necessity to achieve equal educational opportunities and educational justice* [paper presentation]. The First International Conference - Free Education in Demikat, Loayin; Acceptance and Rejection: Visions and Directions, Department of Educational Principles, Sohag, Egypt.

Abdel Meguid, F. (2015 April). The Egyptian Education System: Assessment of the Current Situation and Proposals for Development. http://www.Researchgate.net/publication/ 281112586.

Atlam, M. (2019 February). *Geographical analysis of some problems of primary education in Egypt and the prospects for its development* [paper presentation]. The Second International Geographical Conference: Sustainable development in the Arab world between the possibilities and aspirations of the people. Geographical and Cartographic Research Center, Faculty of Arts, Menoufia University, Shebin El-Kom. Egypt. http://search.mandumah.com/Record/1043076.

Ali, M. (2017 July). The extent of equal opportunities in distributing the fruits of development in Egypt. *Journal of Business Research, 39*(2), 326-343. http://search.mandumah.com/Record/ 826088.

Ghanayem, P. (2018, April). Education, class and citizenship policy. *Journal of Culture and Development*, (127), 1-21.

Muhammad, Y. (2016). *The "Girl's Education" initiative to develop 1,167 girls-friendly schools*. Masrawy. Retrieved on 6/6/2022, from https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2016/ 5/12/826016.

Morsi, M. (2020). An analytical reading of Finland's news and the aspects of benefiting from it in developing Egyptian education. *Culture and Development, 20* (151), 439-478.

Morsi, O. (2017 October). The role of educational policy in Egypt in activating the principle of equal opportunities in pre-university education in the period from 2011-2016: an analytical study. *Journal of the Faculty of Education Sohag University, 33*(8), 180-233. http://search .mandumah.com/Record/870769.

McNassi, A. (2018 December, 10). The principle of equal educational opportunities in university education. *Maaber Magazine, 4*(1), 87-102. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/127446.

Mamdouh, A. (2020September 8). Statistics: A 3.9% decrease in the illiteracy rate in Egypt over 10 years. *the Constitution*. Retrieved on 1/6/2022 from https://www.dostor.org/3196495.

Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2022). *An overview of Egypt*. https://www. fao.org/egypt/our-office/egypt-at-a-glance/en.

The Ministry of Education. (2015). *Strategic Plan for Pre-University Education 2014-2030*. Education is the national project in Egypt.

UNESCO. (2021). *Education for sustainable development*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO).

UNESCO. (2020). *Inclusive education for all: everyone without exception*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). http://www.unesco.org/gemreport

UNESCO. (2019a). *Global Education Monitoring Report - Building bridges for gender equality*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

UNESCO. (2019b). *Gender Report - Building Bridges for Gender Equality*. UNESCO. https://unesdoc. unesco. org/ark:/48223/pf0000370688

UNESCO. (2015). *Rethinking Education: Towards a Global Common Good*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO

ثالثا: المراجع الأجنبية:

Ahtiainen, R. , Pulkkinen, J. & Jahnukainen, M. (2021). The 21st Century Refor

(Re)Shaping the Education Policy of Inclusive and Special Education in Finland. *Education Sciences, 11*(11), 750, 2- 11. https://doi.org/10.3390/educsci11110750

Bastos, R. (2017, July/Sept).The Surprising Success of the Finnish Educational system in

A Global Scenario of Commodified Education. *Revista Brasileira de Educação, 22*(70), 802-825.

Brunila, K. & Kallioniemi, A.(2017 Aug). Equality Work in Teacher Education in Finland. *Policy Futures in Education ,0*(0). 1-14. https://www.researchgate. net/publication/319233515

Caner, A., Güven, C., Ökten, Ç., &Sakallı, S. (2016 Dec). Gender Roles and the Education Gender Gap in Turkey. *Social Indicators Research, 129*(3), 1231-1254.

Cankaya, S. Kutlu, Ö.& Cebecic, E. (2015 Sep,10). The educational policy of European Union. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, (174), 886 – 893

Chatzi, E. (2016). *Educational Policies and perspectives of education A critical comparison*

between Cuba and Chile[Master's Degree], Stockholm University.

Devkota, S. & Bagale, S. (2015, July). Equity response in formal education -A case of secondary school. *International Research Journals, 6*(4), 91-99. https://www. researchgate.net/publication/280865139

Legewie, J., & Diprete,T.(2012, Jun). School Context and the Gender Gap in Educational Achievement. *American Sociological Review*, 77 (3), 463-485.

Nartgün, S., Limon,I.& Dilekci, U.(2020). The Relationship between Sustainable Leadership and Perceived School Effectiveness: The Mediating Role of Work Effort. *Bartın University Journal of Faculty of Education, 9*(1), 141-154.

Nikamaa-Linder, S. (2018, Jan). The Role of Equity in Curriculum Reform in Finland.

The Arab Journal of Human Rights, (12), 82- 96.

OECD.(2012 April,4). *Education Indicators Focus.* https://www.oecd.org/ed/

OECD. (2013). *Education Policy Outlook: Finland*. https://www.oecd.org/education/EDUCATION%20POLICY%20OUTLOOK%20FINLAND_EN.pdf.

OECD. (2021). *Education at a Glance 2021 OECD Indicators*. education/education-at-a-glance

Research Office Legislative Council Secretariat. (2019) *Fact Sheet Education system in*

Finland. Education- system- in- Finland- 2019.pdf- Fact Sheet Education system in Finland Research Office Legislative Council | Course Hero

Sahlberg, P. (2015). *Finnish Lessons 2.0: What Can the World Learn from Educational Change in Finland*. Teachers College Press.

Schleicher, A. (2014). *Equity, Excellence and Inclusiveness in Education Policy Lessons from Around the World.* OECD Publishing.

Sepriani,R., Jufri, W., Rusdinal, Gistituati, N. & Ananda, A.(2021, Sep. – Oct). Th

Education System in Finland: How About in Indonesia? *IOSR Journal of Research & Method in Education, 11*(5), 29-34.

Stosich, E. (2012). *Equity and Quality in Education: Supporting Disadvantaged Students and Schools.* OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/9789264130852-en

UNESCO. (2016). *Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action for the implementation of Sustainable Development Goal 4: Ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all.* https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245656

UNESCO. (2018). *International technical guidance on sexuality education*. UNESCO. https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ITGSE.pdf

UNESCO. (2022). *Lifelong Learning Opportunities for all.* UNESCO Institute for Lifelong Learning. https://uil.unesco.org/lifelong-learning/lifelong-learning-opportunities-all-medium-term-strategy-2022-2029

United Nations. (2015). *Universal Declaration of Human Rights (UDHR).* United Nations.

Valtonen, P. (2016). *Gender equality in basic education in Finland*. Accessed in 1/6/2022, From: https://learningscoop.fi/gender-equality-in-basic-education-in-finland/

Varjo, J. , Kalalahti, M.& Kauko, J. (2019, January). Overview of Primary Education (Finland). *Bloomsbury Education and Childhood Studies*. www.becs-bloomsbury. com

Zalta, E., Nodelman, U., Allen, C.& Anderson, L. (2017, May31), Equality of Educational Opportunity. *Stanford Encyclopedia of Philosophy*, Stanford University. https://leibniz.stanford.edu/friends/info/copyright/